

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۳۳۴۵۴

رده‌بندی دیویی: ۱۳۱۰ ج ش/ ک ۱۶۲الف ۴۹۲٫۷۵

سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ ق.، شارح

عنوان قراردادی: الکافیه. شرح

عنوان: شرح جامی

کاتب: میرزا عبدالرحیم تاریخ کتابت:

محل نشر: [تبریز] ناشر: مطبعه حاج احمد آقا تاریخ نشر: ۱۳۱۰ق.

صفحه شمار: ۳۲۲ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۱۷×۲۵٫۵ نوع خط: نسخ، نستعلیق (حاشیه)

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☑ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: کتابخانه عمومی حجت تاریخ ثبت:

یادداشتها: معلق - حواشی زیادی با رمز (عصام الدین، محمد ر. جاربردی وغیره) می‌باشد.
عنوان دیگر: فوائد الضیائیه؛ شرح کافیه

موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ق. الکافیه. شرح. ب. میرزا عبدالرحیم، کاتب. ج. کتابخانه عمومی حجت، اهداکننده. د. عنوان.

فهرستنگار: تاریخ فهرستنگاری: مرداد ۸۹

سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز ...

اداره مخطوطات

نام کتاب: الفوائد الضیائیه شرح الکافیه فی النحو

مولف: عثمان بن عمر ابن حاجب

موضوع: زبان عربی - صرف و نحو | زبان: عربی

سال چاپ: ۱۲۶۵ ق | محل چاپ: -

کاتب: میرزا عبد الرحیم

طول: ۲۵/۵ | عرض: ۱۷ | شماره صفحه ها: ۳۷۶

شماره عمومی: ۳۳۴۵۴ | کتابخانه / بخش:

وقفی / خریداری: کتابخانه عمومی حجت | تاریخ:

مصور ☐ درسی ☐ گراوری ☐ افست ☐

ملاحظات: شارح: عبدالرحمن بن احمد جامی

بسم الله الرحمن الرحیم بسم الله الرحمن الرحیم

...ش رجائی در بیان تعریف ناخن

بسم الله الرحمن الرحیم

چیدن ناخن در یک شنبه نشان دولت است نگارش دوست عزیز

آقای عباس پور زید عزه العالی

بسم الله الرحمن الرحیم

در دوشنبه عزت است در سه شنبه ذلت است

بسم الله الرحمن الرحیم

در چهارشنبه قطع نسل است میکنید ای هوشیار

در پنجشنبه نیک و جمعه نیک و شنبه نکبت است

فصل

عمو محی عباس [illegible] حمید [illegible]

[illegible] غلامحسین عبدی پور

قلمی گردید

جا جا جا جا

کتاب تعلق دارد به اینجانب غلامحسین عبدی پور

ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن

جا نگارش آقای رجائی

ازین منزل ویران بروم جا نگارش رجائی نگارش رجائی

رجائی

خرم آن روز کزین منزل ویران بروم

راحت جان طلبم وز پی جانان بروم

نگارش احمد رجائی

ای دل غلام شاه جهان باش شاه باش

رجوع بجاى ارامل ٥٥ ماه رجب المرجب ١٢٧٣

(از جمله متعلقات زینب بنت محمد حسین عباسی ...)

هذا هو الكتاب المعروف بشرح جامی علی الكافية

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلواة على نبيه وعلى اله واصحابه المتأدبين بادابه اما بعد فهذه فوائد وافية لحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها فى سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفع الله بها وساير المبتدئين من جملة التحصيل وما توفيقى الا بالله وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر كما قطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح

حيث

لیست کردن

فى تحقيق الكلمة

حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جمع لا جمع كثمر وثمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب متاول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة والمنافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعبر بالاستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجرو اعليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما الحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد زايد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شىء بشىء متى اطلق او احس الشىء الاول فهم منه الشىء الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد بالاطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زايد لمعنى المعنى ما يقصد بشىء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او

محقق معنى اسم مفعول كمرمى في لما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده

على تجريده عنه تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص

اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله للمعنى

اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع الالفاظ بازاء بعض الاخر

فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من

ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ

المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوع المفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت

بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة

وقد يجيب عن الاشكالين بانه ليس هيهنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا

بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر

وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ

مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص

فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة المعنى

ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد

والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز اكما يرتكب في مثل من قتل

قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح

من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما

نصبه وان لم يباعده وسيلة لفظ فهي انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
مفعول به بواسطة اللام وجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على افراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية المفرد وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج بهذا القيد الكلمة مثل
الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه
مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب فما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما اخرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه
فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بقي متركا لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر وهي تتحقق بالوضع محققة فـ
الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد
ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل
وحرف اي الكلمة منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يصح لها
ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها

قوله واعرب باعراب واحد اه [illegible]

العقلية كمال الظهور بخلاف ما اذا كان للفظ معنى ملوح للملحوظ ولا لسان فلا يظهر ما يقصد [illegible]
[illegible] ولو كان الالفاظ [illegible] عصام الدين قوله او منحصرة
الى هذه الاقسام الثلثة اه اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به
تكميل تعريف الكلمة [illegible]
التقسيم [illegible]

١٠

ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها با
لمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى محتاج في
الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى
كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم
حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها
باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى
عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى
في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على
اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة
لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد
الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي
من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى

في نفسها

في تحقيق الكلام

في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة وا... كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران وعلم ان كل واحد منها معرف بجامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر قرينة عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا او كثيرا كان وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فايدة تامة فقولنا لفظ يتناول المهملات و المفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب فان كل واحد منها تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى معنوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كان الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم اى قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم ١٤
الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان
المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف فى
ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت
فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج
يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفى بعض الحواشى
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص
من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا فى ضمن اسمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفى بعض النسخ او فى فعل
واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى الستة اقسام ثلثة منها من
جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم
وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل
والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير

ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو
المنوى فى ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح المفصل الضمير
فيما دل على معنى فى نفسه يرجع الى المعنى اى ما دل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه
فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى معنى حاصل فى غيره
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان فى الخارج قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه وهو مدرك تبعا والة
لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة فى الدلالة عليه
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليه وبه وح لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية

الحيث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة
الاولى خرج الحروف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فلا خلل فيه
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء ان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر
قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف
او الجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما
به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح
في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة

ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح
ايضا ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآلات
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها واذا
عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله با
لمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا والحد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها يلزمها تعقل متعلقاتها اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقا
مخصوصة لان الغرض من وضعها الزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل
المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم
لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني

الحرف

في تعريف المعرب والمبني

الجر لا بد وان يكون لفظا ووجه اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمهما من التعريف و

التخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة

قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقع هذا بتاويل المصدر

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدنا ما بعده

بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة

حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا

مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني

الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل هو المبني

فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله

فيدخل غير زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس

بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما

هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع

ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع

الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية و

هو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه

مشابها المبني الاصل كما يجيء في باب المبني ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك

اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في

المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب و

لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ

مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه

تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم

فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة

وغيرها من الموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

فيهما ومنها دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر المعروف

لفظا او المقدر تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول

حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه وضع لافضاء

معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى

الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية

فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يختص

الاصل لانه الفعل او غيره عليه ان يتم الاسم

ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ...

... تعريفه وبيان اقسامه ...

... تنوين الترنم ...

تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه وهو بان يرفع ...

دخول ... لان المتبادر من الدخول ...

... والاخر كلاهما مختصان في الاسناد

هو التمييز من كلام الامام الهمام عبد القاهر الجرجاني فاعتبر المصنف مع وجود الفائدة
حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك بقي لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف
عما هو المشتهر عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الا
ختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي اولا ان يعرفوا ولا يضروا عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه
به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره .....
المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل آخر حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل الـ
بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها مخالفا لما يعمل البعض الآخر
وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب
واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور الثلث
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا

على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد او تقديرا
كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء
الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري لهما من ان يكون حقيقيا او حكميا
قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين تثنية وجمعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولم يختلف آخره حقيقة بل حكما فان فتحه بعد الباء
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا في التثنية والجمع واخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف الا في اسم
المعرب ولا في العوامل لان كثيرا من بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل
مع عامله ابتداء لا يترتب عليه اختلاف الاعراب لانها لم تحدث الاعراب بتحول العامل
قلت هذا الحكم اخص من احكام المعربية الاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين ولم يتم
الا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب بما اي بشيء
او جوها اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب به الى بتصفه به اي بتلك الحركة
او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر من السبب هو
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة ويقيد الحيثية تخرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا

ومعنًى لكن المصنف اراد ان ينبه على اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على
المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه امر خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره
ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل
معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه هذا مرة
واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداول المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون
اعلاما بها اي بكل نوع بسببها الاختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على
تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب
في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا
شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا
عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد [illegible]
[illegible] الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا

كالمبتدا

كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي
علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء
المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
له والعامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني
المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي
الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فا
لاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في
الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب و
الكسرة جرا اي حالة الجر ونصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل
النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت

برجل

بجمل والقسم الثاني مثل جاءني خليلة ورأيت طلبة ومررت بطلحة جمع المؤنث السالم

وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز به عن المكسر فإن تاءه علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر ليوافق الفرع على وتيرة الأصل الذي هو جمع المذكر السالم فإن النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد أخوك وأبوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من زوجها فلا يضاف إلا إليها وهنوك والهن كناية عن المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية وفوك وهو أجوف واوي لأنه إذا أصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين إذا أصله ذوو وإنما أضيف ذو إلى الاسم الظاهر دون الضمير لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس وأعرب هذه الأسماء الستة بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ مصغرها معرب بالحركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك موحدة إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب المثنى والجمع وأما لهم مضافة لأنها إذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة فإعرابها بالحركات نحو جاءني أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي أن يكون مضافا ولكن إلى غير ياء المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها ولم يكتف بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط إضافتها بكونها إلى الكاف وإنما أعرب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد منافرة تامة وإنما

اختاروا الأسماء الستة لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل إعراب أسما وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولو بوجه صلح للإعراب في أواخرها حين الإعراب سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم فإنه لم يسمع فيهما من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرعه مضافا أي حال كون كلا وكلتا مضافا إلى مضمر وإنما قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات الثلث ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب لفظه الذي هو الأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل لكن يكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناه معنى التثنية فالحقت بها بالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وأرضين مما لم يكن واحده مذكرا أو جمع بالواو والنون وما ألحق به وهو أولو وعشرون لا من لفظه وعشرون وأخواتها أي نظائرها التسع وهي ثلثون إلى التسعين وليس عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة وإلا لصح إطلاق عشرين على ثلثين لأنه ثلثة مقادير العشرة

واطلاق تثنيه على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي
وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع فاعرابها بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فيناسب
ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة و
قلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في
الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشار اليه وكانه بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما في
الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف
الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف
مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف وحذفت بالتقاء الساكنين

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب با
لحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها
فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في
الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل
الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في اخره يا مفتوحة مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي في
بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي
انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فانه
الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانها اسقط حروف الاعراب عن اللفظ

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر تفصيل المعرب
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف افرادا وبمعرفته يعرف المنصرف
قياسا أي الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما
فيه اثرا يجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه
العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين
من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما
بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا
لزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها
في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه
فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله
القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم يقرب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل

او القول

او القول بان كل واحد منها اي من التسعة علة القول تقريبي لا تحقيقي اذ العلل في الحقيقة
اثنان منها لا واحدة والقول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها
تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال
للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي
التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال
للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا
تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و
التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و
النون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل
نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم

المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا بجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند
المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو
الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع
الى حكم الا ضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف
في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله أُصبّت عليّ مصائبٌ لو انّها صُبّت على الايام صِرن لياليا
والثاني فكقوله اعد ذكرَ نُعمانٍ لنا انّ ذكرَه هو المسكُ ما كررته يتضوّع فان فتح
نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما
يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضرورة فكيف يشمله قوله للضرورة
قلنا اذا اضطر الى عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورة عند بعض الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلامٌ على خير الانام وسيّدٍ
حبيبِ اله العالمين محمّدٍ بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍّ مكرّمٍ عطوفٍ رؤوفٍ من يُسمّى باحمدٍ فانه
لو قال باحمدَ لا يختل الوزن ولكنه يختل القافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي يجوز صرفه في غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا
واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا وفي قوله
سلاسلا واغلالا لفتنا الجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف وغير
المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها احدهما

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكررت فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وما
فيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل
واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا افتراقا فانهما اصل فلا يوقع في
حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث لو فرضنا التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر
والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل
ل اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يتجه
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وتنوين المبادر منه خروجه عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في
الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد
ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في
صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يجب مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة
فلا نم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجمع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انهما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس و
انيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان

المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يق المقصود هيهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا
عن كل ما عداه فحينئذ يصح تعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة في تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث و
وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا
الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل
فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في
اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
العدل التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعليهذا
قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى ورباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل و
الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث
لاعتبار ما فيها وضعا وآخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل

* اوزان عدل دانكه تمامى بشنو شمر
مفعل فعل مثالهما مثلث وعمر
فعال است مثالش فعال چون ثلاث
مثل فعال دان قطام وفعل سحر

اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غيره وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه كلمة من اي عن آخر من
الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها الى حينئذ و
قبلها وبانيتم عكس وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل اذا كانت صفة
ان يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحار على
صحارى او صحراوات فاصلها اما جماع او جماعى او جمعاوات فاذا اشتبه اخراجها عن
واحد منها يتحقق العدل ومما تبين فيها العدل التحقيقي في آخر الصفة الاصلية
وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع واخواته احد السببين من التعريف
لا اخر الصفة الاصلية على ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر لو
عا امر القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس
فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين
يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا
كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف ولا غير كعمر وكذا
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات

الواو في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الواو في الاعلام
المؤنثة مثل حضارِ وظفارِ ووبارِ فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البنا فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البنا فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لم يذكر باب
قطام هيهنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما جرى فيه
على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل اي الوضع
بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على

الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصا ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السودا بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين
للحية الاول للحية السودا والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسما وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم تجر استعمالها في معانيها
الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسما الصفة الاصلية ووزن الفعل
اما واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها الوزن الفعل و
الوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال
ضعف منع الصرف في هذه الاسما عند الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان لا اصل في الاسم الصرف لتانيث اللفظ الحاصل بالتاء لا بالالف
لا بالالف فانه لا اشتراط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير
بعيدا لامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكلاهما في وضع الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية

فيه الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط ٣
لجوازه ولا في وجوبه من شرط التحرك كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة
حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب وتحرك الحرف الاوسط من عرو فيهما الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي
احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان
العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى عدم السببين فيه لانتفاء شرط تحتم تاثير
التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
علما للمرئة وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي
به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سماعي باعتبار
معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بالعلمية للمذكر
من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان
زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قد يظهر التاء

في المعرب الغير المنصرف

المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير في قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر قيل عقيرب
من غير ظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون بهذا النوع من جنس
التعريف على ان يكون الياء مصدرية ومنسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه
على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات و
المبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او
الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سبب المنع
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
جعله البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لها العجمة وهي كون اللفظ مما و
ضعه غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم
في اللغة العجمية بانه تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله
العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم
جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فلهذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في
العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني
فانما صرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة تقدر
تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبر العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثالث فيهما فان فى شتر تحرك
الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء
الانبياء ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما روى من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اى شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف
حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة
مصونة عن قبول التغير فتقوى بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

او المراد بهما تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فاره
وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة الجمعية فتورد
لا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد بحيث ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المال وانما الجمع
مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق
ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها
فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه
حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة
وامثالها مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ان يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة بل هى
شرط الجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان
حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة
فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان
فيه العلمية والتانيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا
لكان بعد التكبير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم

يقال الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية

وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيه هذا الاشكال على قاعدة الجمع بحذافيرها كما قلت نقلا قبل في القصي عنه انه اسم اعجمي لا بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنه حمل في منع الصرف على موازنه في العرب اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي لكن بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية حقيقة والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر

كقاض

كقاض اي كحكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فقدم الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة

كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم ونحوه وشرطها العلمية
ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان
الاضافة تخرج المضاف الى التعريف والحكم فكيف يؤثر في المضاف اليه بايضاه
اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو
تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة
واذا كان من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعرب فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من نحو
صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ونحو خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات و
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بانهما اصلا فلذا لانا احتاج الى اخراجهما هنا
مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية وغيرهما الالف
والنون المعدودات من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين فرعيتهما
للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني لانهما ان كانا في اسم يعني
به ما يقابل الصفة من الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ولوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما و

الثاني

الثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة لانه
ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا
على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف ولو في
على مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا
ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكتفى في سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص به اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكل بذر لماء وعثر لموضع
وضع لوجال افعال نقلت الى الاسمية واما غيرهما اسما لصيغة معروف وهو العندم وشلم علم للموضع

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان
على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين تكون تلك الزيادة اي مثل زيادة
حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال الكون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان
الفعل غير قابل ولو قال للتاء قياسا باعتبار الذي امتنع الصرف لاجله نحو يعمل
اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق
التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل
باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي فمن اجل اشتراط الزيادة مع عدم قبول
التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لانه لا يقال احمرة
وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل
اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها
اذا نكر صرف لما تبين من ان العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه
الا وزن الفعل والعدل فعند التنكير يبقى بلا سبب او على سبب واحد
اخوه او ولعمر بعد ذلك مما يجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في
منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة بذلك
رأيت زيدا او فانه زيدا المسمى بزيد او بجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم
لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق معروف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما اي السبب الذي هي اي العلمية
فيه

فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث
واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكونان معا
اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما
فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث
وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان ان
اصمت بكسرتين علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت
يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة

قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج منه افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه لسبب من التفضيلية اعتبارا
للوصفية الاصلية بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها و
جعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين
فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما با
لكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها
سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان
الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما

فى تتمة باب الغير المنصرف

اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا للعلمية لم يعتبر في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا التجدد
احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه والاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي يصير
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان منع الصرف
انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني
اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف

مشابهته للفعل لم تؤثر لان سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فيعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت من تعريف غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكور من الخيل والجبال وجمال سبحلات اي ضخمات وكايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحيث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء منه اي من المرفوع وقد اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان تقدمه من عامله في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اعتبر التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول الفاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه مجاوز نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل مثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي مما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لاجل الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب

غلام زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مط بل لفظا ٥٠
فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر جَزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الْكِلابِ الْعاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ
واجيب عنه بان هذا الضمير ورد في الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نم ان الضمير
يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان
ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او
معنوية نحو اكل الكمثرى موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل
زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المط فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا

مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد ٥١
مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المط
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو
اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يجوزه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا
لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى
الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي با
لفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره
اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الانفصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا او حذفا جايزا في مثل قولك زيد اي فيما اذا كان

جواباً لسؤال محقق لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف
قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف
اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد
بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع
اي عاجز ذليل وقوفاً على الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من
يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة للخصماء لانه كان ظهيراً
للعجزة والاذلاء وهو آخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق
بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضاً من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الواقع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوباً او حذفاً واجباً في مثل قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون
حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية و
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوباً
وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول

حرف الشرط

باب التنازع

حرف الشرط على بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معاً دون الفاعل
وحده في مثل نعم جواباً لمن قال قام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامها
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضاً نحو زيد معط ومكرم عمراً بكر كريم وشريف ابوه فاقتصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصاراً على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً وقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان
يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل لا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه
متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولاً للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف ولا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان

طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبناية لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم

التكرار

باب التنازع

التكرار في الذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين لاجل موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استثني منه خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي ومبا اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فاما اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل يؤتى عند تنازع الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الثاني تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن عن شيخه هو ره عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور وقبح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه

على المذهب المختار ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني معاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمني زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فيظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقا الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولذا استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه لمنافي لكل منهما لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما

باب المفعول ما لم يسم فاعله

منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب الحق والمجد كما تدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفي قليل من المال ولكني اطلب المجد الأثيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسم فاعله** مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله فانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول مبنيا او مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كك اي كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل

اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه فاذا وجد للمفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به لذلك اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لايمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لايقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار مجرور شبيه بالمفاعيل يقوم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد فى الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى به سواء فى جواز وقوعهما موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا

ومنها المبتدأ والخبر

وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لايكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله ارغب انت عن الهتى يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد احترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر ليس الا جاز الامران اى كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها لسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ففيها ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد فيجوز فيه الامران

كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في زيد يضرب انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يقع به الاسناد فاحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة وفي تعريف المبتدا والخبر تحرز به عن القسم الثاني من المبتدا ويمكن ان تقول المراد بالمسند المسند الى المبتدا او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدا التقديم اى ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى

ولعبد

ولعبد مومن خير من مشرك فان العبد متناول للمومن والكافر وحيث وصف بالمومن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت لانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات وقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو تخصيصه بكونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده او يصح ان يحكم عليه ب~~اسند اليه~~ فانك اذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهر الكلب لنباح المعتاد فقد يكون خيرا كما اذا كان لمجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجيء عدو والهر له نباح غير معتاد يتشأم به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين [illegible] الاخبار عن النكرة على الفائدة [illegible] على ما ذكره من التخصيصات

الى محتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعليهذا
يجوز ان يق كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يق رجل قائم لعدمه وهذا
القول قريب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصوصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها الا ان يقصد الارتباط بغيرها فلا بد في
الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما
الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا
لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان اوجار ومجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر
اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه
اسم الفاعل كما هو مذهب الاقلين وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا
بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى
ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز
تاخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
الكلام اي على معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا
لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام

ذهب

ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير
متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احتراز
عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان
قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في
هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدأ
بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان و
الزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير اي على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء
في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان
بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره و
هو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان
الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد
اذا ليبطل اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يمنع وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان

الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه
مكبر الكلام او كان لمتعلق الخبر التابع له تبجية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة
المبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به
مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا سيما
الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم
الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه
فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على
وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال من
المعنى حق الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ
ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فاقتصارا عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما
بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد

المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه
وذلك اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذي
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا
يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما
اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء
على خبره على ما مر مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام
من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق
من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما هو بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت
ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم

وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا
مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا
هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويلا وبعده
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى
المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل
ضربي زيد قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما
يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا
مع شرطه العامل في الحال واقيم مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام
الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسا قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل او لهما نحو قولك
المفعول الذي هو ذو الحال فمعنى ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف بلا لبس الذي هو خبر المبتدأ والعامل

فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما بكونه على عدم منع ان
المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اي حذفا جائزا او وجوبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او غيره لذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف في جواز امثال المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا
الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه
انما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا وبناء على توهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة اقامة شيء مقامه من غير مثل الخبر المحذوف
جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف لان تقديره ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف فحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر

في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكون
مستغنياً عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل
بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال
مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره
القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي وبقاءك قسمي او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك
يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد لكن
لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل فهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعاً ونصباً مثله هو اي خبر ان واخواتها
المسند اي شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر
كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف
اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراثها اثرا
فيهما لفظاً ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم

ههنا

ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى شيء هذه الحروف
ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً يقوم
مؤول بقائم مثل قائم في ان زيداً قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة وفي
احكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع
خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل
في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع وقيل
الاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفاً اي ليس امره
كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفاً فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحراً
وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه

قوله اى لا اله موجود الا الله ... بعض ... ان قدر الخبر موجودا لم يلزم منه الا نفى ما سوى الله من الالهة لا نفى امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه اثبات وجوده
وعلى التقديرين لا يتم التوحيد ... امكان وجود ما سوى الله تعالى وعلى الاول لم يلزم نفى امكان من غيره وعلى الثانى لم يلزم اثبات وجوده تعالى ...
وجه ... ما ذكره الزمخشرى ... المرفوع ... كلمة الشهادة ... ثم قدم الخبر ... الا الله ... عدل عن الاول الى الثانى
... والتخصيص ... المطلق ... بالتصريح باثبات الالوهية ... ونفيها عما سواه ... حرف النفى ... الاستثناء ...

هو المسند الى شىء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد
دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا
رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظاهر لا تقييد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا للنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا
كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب او
المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى
الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على المبتدا والخبر و
بهذا يعلم ان عملهما هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج
غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى
النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو
ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لا بليس لان
ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على

المفعول المطلق

مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ويجوز
ان يكون لنفى الجنس اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا
تكرار فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا او
مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ
من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب وهو ما اشتمل على علم المفعول
المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فى او
مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال مفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما قال
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه
المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا
نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو انا
ضارب ضربا ويخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل ادبا

في قولك ضربته تاديبًا فانه وان كان تمام فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك انها
معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد
الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق انا ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق
للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسا الا اذا قصد
به النوع او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله لا بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا او لا بحسب الباب نحو انبتنا الله نباتا تلعتنا وسيبويه يقدر له عاملا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا

اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا
فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
فقد قالوا احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا انما اجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل
لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع ما وقع اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه
مثبتا اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا
يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه
وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما
انت الا سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين
تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدا
او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع
بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي في موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي ومن تلك المواضع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو له صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب ضرب حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ومنه صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع المفعول المطلق وقع فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا

مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي ومن تلك المواضع ما اي موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها محتملة الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا ولو جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد لكفى مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى به

بالذم المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولهذا لم يكتف كما
سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع
عليه بل متلبس به فخرج المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يتوهم في واحد منها ان الفعل واقع
عليه بل فيه او له او معه وللمفعول المطلق بما فيهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المطلق عين
فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج
مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشكل بمثل اعطي
زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل
اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا
يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان
زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا
اما جوازا في مثل الله اعبد وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في
حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا لحذف الفعل للقرينة المقالية
في السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا
في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح والذم والترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن مثال …
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا
لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا ماهولا لا معنى لا اجانب او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
بتوجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما
يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداءها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى في قصد ندائه فخرج بهذا القيد عن حد
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى حكما اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او
تقديريا بان يكون الته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان
يكون النائب ملفوظا وتقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او
للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا او
انتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد …

بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين

لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها

مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل

والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة وعند ابي علي احدهما

جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبني اي المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح

على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها

على ما يرفع به اي على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل

مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

ان كان المنادى مفرداً اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه

الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء وبعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف

المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد

بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا

لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني

على الضم واولهما معرفة قبل النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال

المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة

به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من امثاله بالدعاء

نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذ لام المستغاث له مكسورة نحو يا للمظلوم

يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او

مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام

في المنادى المستغاث

الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو

وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام

الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل

فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام

التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكان منقوضا قوله فيما بعد وينصب

ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد

اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة

وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن

لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولنا يا للماء ويا للدواهي

ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى

ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما تقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق وتفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها اي

الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف

الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما

سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام

او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية

متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا

او شبه مضافا واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفا كل من القيدين بمثال يهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له عليحدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المستغاث بالالف للفظه فقط وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه او عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب انما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف فانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها هو

جار

في توابع المنادى

جار فيه مطردا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية مثالها نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل ينبغي ان يكون على حالة اجازته على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع

اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابى عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء هو وجب للبناء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا
المال في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه مضافا لان اللام تمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غيره اذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيرهما المعطوف الذى
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص فهو المنادى
المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون
كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد رجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما لم يفهم من اختيار فتحه المبنى مع جواز ضمه فان جواز الضم
لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اى بابنة بلا تخلل
واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو
مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لانه على
من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى

الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية
لكونه مفعولا واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط
اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا اى
العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب لكونه ان
الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا انما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك
القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع منادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز و
لهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست عوضا
عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس
ولعدم جريان هذه القاعدة في التى في قولهم من اجلك يا التى تيمت قلبى لان
لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة الكلمة حكموا عليه بالشذوذ

وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا عليه بانه
اشذ شذوذا ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى
المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كلو القاهر واما النصب
فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم عدل فتحا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير
حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير مخاطبا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجو
فيلقيكم في سوءة اي في مكروه من قبلي بسبب مهاجاته اياي وللمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء
بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا قاضي ومثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما و
هذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من المنادى
غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة
لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء
المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو

ويا عدوا

ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى
المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه
ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم
يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زايدة عليها
لكثرة الاستعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت
ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء وفتحها وبالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى
المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا امتي ويا ابتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم
اي لا يقولوا يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقول يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا ابنة ام ويا ابنة عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي و
يا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن
اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا زيادة وجه اخر مثلثة في المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف الاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ و
ثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم
المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت
اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي
لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى

الحذف

الحذف والمستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم وشرطه اى
شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على
التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر المنادى نظرا
الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اخره نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المضمر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع
في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند من جوز كونه
في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على
ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون
فيما بقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا
على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع
موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان

بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من الثلثة لحذف لام الكلمة
برأسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في
يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان
شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اى
في اخر المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منها الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في
اخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج
منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة
اى الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزايدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اى والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بنون وقلون جمع ثم يجد زيادة
لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما
في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما نهد تا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما
حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته فحذف المدة الزايدة اولى والمثل السابع

مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقي في بعلبك يابعل

وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صادرت

بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف

حرف واحد لحصول الغاية المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال

في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى

الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال

في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة و

في يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي قد يجعل المنادى المرخم على

الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيح حكم

نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل

اسما برأسه صادفت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في

ادلو ويا كرا لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد

الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي بعض العرب صيغة

النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها

فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكى

عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في

التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما او وا فالمتفجع عليه شامل لما يتفجع على

عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع على وجوده اما يتفجع على وجوده عنده

فقد المتفجع عليه كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد

شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه و

اختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك

بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني اذا

وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك

القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب ولا

يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا

يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب

في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف

مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا

غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة

مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام

مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا

يندب من قسم المندوب المتفجع عليه علما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب

به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا

اللفظ مندوب خالص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه ومنع

الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل

لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف

فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز

مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم نحو كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله نعم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد فعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا اي ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام هو اكبر منك قد

اصطيد

باب الاشتغال

اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب لان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا ويسجدون فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي فعله عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به انه يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اما بالترادف واما باللزوم لنصبه اي لنصب هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد عمرو ضربه فان المانع من عمل ضربه في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره بل لان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد

التقييد

النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وهنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه وينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدا اولا مجردة عن العوامل اللفظية يعني رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اى قرينة

باب الاشتغال

توجح خلافه اى الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجوه الصلاحية لتفسيرها قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب لان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة فانها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان ولن ولم فلما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع
اي ما بعد حروف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب
الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالا
لالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه
بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال
كون قوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر ولا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للحيوانات
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد
قام وعمرا اكرمته اي عنده او ...

باب الاشتغال

في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران
فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء او نصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن
الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال
لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر
انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة
المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد

قلنا

قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحادهما اسند اليه فالاتحاد فيما

نحن فيه مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب لا بتداء

ومنصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه

النصب وكذا اي مثل ازيد ضربته قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم

فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء

في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا

لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان

صفة لشيء يعم انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء

هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر

ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ

والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره

كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة فاعلم انه قد

سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا

فالمختار فيه النصب فلظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة

داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة

عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا الاخراج عن هذه القاعدة لئلا يلزم اتفاق

القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يتحمل الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام

في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط مخبر

كالجزاء

باب التحذير

كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل

ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية

جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والى فاعطف عليه

والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان

الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او

للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين

الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين لم تكن داخلة

تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع

فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك

المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق

الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة

معمول اي اسم عامل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذيرا لذلك المعمول

فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فمعناه اي فما بعده لذلك المعمول

او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان

قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع

المعطوف للمظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا

انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر

مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير بنفسك

عن حذف الارنب وهو ضربها بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى

التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك
تحذيرها منها لا تحذيرها منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اى اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثلا بعد ونحو وان تقديره بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى على الابقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقدر بعد او نحو
او نحوهما فيقدر مثلا بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور ههنا لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي
ان لا يكون محذرا او ليس كذلك فانه ايضا محذر واجيب بانه تابع للمحذر والتوابع خارجة
عن الحد ودبليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان
قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذ وذلك مع غيران و
ان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف
الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور متضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقا اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل
شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج بهما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة

يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا
في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لم يخرج من هذا الكتاب المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او
مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما
وهو اى المفعول فيه ضربان بعضها يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو
منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وغاية
الامر حينئذ جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اى المكان مبهما قبل ذلك
اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اى
وان لم يكن مبهما بان يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم
خلافا فيما ذكرنا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امامك

نيد مثلا بيتنا ول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما فلما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى في شبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا
حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في
الاستعمال مثل الجهات لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصح استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
بها يطلب المفعول فيه كما قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من
البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار فكذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد
فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه
بل يكون مفعولا به وفيما معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال
دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح فيكون استعماله بدون في ونقل عن سيبويه
ان استعماله بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو

يوم الجمعة

المفعول له

يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول المفعول له هو ما
فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وجوهر سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به
او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به
عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل
لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور
معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني
التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعلية فيه مثل ضربته
تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب
ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا
مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له
عنده اى الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا
ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد
وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول
له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان التمني والاكرام في قولك جئتك للتمني والاكرام لك

الواو عند مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفصول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعم فبظلم من الذين هادوا وقوله ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها و لما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى يتحد فاعله وفاعله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن و نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما شرط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها

المفعول معه اى الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا

المفعول معه

له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه له والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعم لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل مصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره و الضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل الا متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع وزيدا فالمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول

وللصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت
زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جايزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز
العطف بل امتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل
امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع
العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطفه
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل
في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
اى من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتميز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول
به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها
تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد
على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان
الفاعل او المفعول به الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال داخلة | حال متداخلة

او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من
فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه
في معنى الفاعل او المفعول به وكذا الحال عن المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا
فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله
تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يا كل لحم اخيه
او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو
الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر
الشى اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن
مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرء ما تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة
المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه
الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا انه لا يدخل
ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قايما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية
تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قايما مثال اللفظى الملفوظ حكما فان
فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير

فانه يصح ان يقول لم نتبع ابراهيم حنيفا

اعتبار

اعتبار معنى خارج عنه والضمير المتمكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان
مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما
عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعولية
انما هى باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم
حالا فهى معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا
او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه
فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك
عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها و
التعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها
اى فى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه
نكرة موصوفة نحو جاءنى رجل من بنى تميم فارسا ومعينة عند المعرفة لاستغراقها نحو
قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز
الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفى نحو ما جاءنى رجل الا راكبا

او مقدرا

باب الحال

او مقدرا عليها الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة
فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا
معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشى والاتن يقول ارسل الحمار الوحشى
الاتن والتخلية بين المرسل وما يريده اى ارسلها معتركة اى متزاحمة ولم يذدها اى
لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف عن نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال هو ان يشرب البعير الماء ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عسى ان لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض
اى المفضى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بالفظ الوما
متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما
انها مصادر الافعال المحذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فتكون
الجمل الفعلية وقعت احوالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر موضوعة
موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة
كما ان احسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب
الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما فى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها
بين المعرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها المختص

تنعقد بهما لانهما في المعنى مبتدا وخبر وثانيا لئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت

رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم الحال فيما

عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان

ماهو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه اذ الا

الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف

الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا

نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما

في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في

الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف

لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على انه عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا

يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل

المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد والاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل

المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان

كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك

لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه

وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة

المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الاستدلال بقوله تعالى

وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حروف الجر والاضافة ان حروف الجر معدية

للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فلذا لك ذهبت راكبة

بهند

باب الحال

١٠٩

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم

عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة

لمصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف و

تعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع

حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل بمجرد

وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق

ومع هذا لا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو

ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالا

تدلان على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب

من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا

هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع

ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل

منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية و

ان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضافة في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر

كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل

عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان

مفضلا لكنه لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلو اوى باشا بان يقع وان لم يسمع

وزيد احسن قائما منه قاعدا وذهب ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه

بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد ....

الاشارة بحالة البشرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فان اسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله صلى الله عليه وآله كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة فاما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في ووجب عوده على بدئه فلا بد له فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير

معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ولا يتكلم غلامه وجاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه وجاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد لتقربه زمان الماضي الى الحال لفظة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه فجوز الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لان استمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا فهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنقلة قيد العامل بخلاف

112

المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا ينفك عن الاب غالبا الا مرًا اى لحقا بفتح
الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احقت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا
وقال صاحب المفتاح لحق التقديرات عندى ان يقدر بحقك عطوفا وشرطها اى شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
كالعامل فى قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما
يؤكد اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون
عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى
الاسم الذى يرفع الابهام ويحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس برفع
الابهام عن شئ بل هو يترك بمبهم ويراد معين المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعى ويحترز به عن رأيت عينا جارية فان قوله جارية
يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى منه ولا ابهام فى
هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له
والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث

بحث التمييز

113

موضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره
الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز
عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الوضعى فى الوصف لا فى الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا للنصف من فلان كان الموضوع له معنى معينا مميزا
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته
اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى ومكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال نحو رطل بغدادى او بغداديا واذا اريد رفع الابهام
الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل
زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة وهو
ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها ذلك اى رفع الابهام
مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار
اما فى ضمن عدد نحو عندى عشرون درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب
اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل بفلس ونحو
منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات

لأن قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المصنف على
الأمثلة الثلثة لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في
رطل زيتا والنون كما في منوان سمنا والإضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم
يستوف أقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته
معها والاسم يستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف
لا يضاف ثانية فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما
فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه
الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ألا ترى
أن لام التعريف لدخلته على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب
التمييز عنه فلا يقال عندك الفوه خلا فيفرد أي التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا
إن كان أي التمييز جنسا وهو ما يتشابه أجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس إلا أن يقصد الأنواع
أي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى أيضا لأنه لا يدل لفظ الجنس مجردا عليها فلا بد من أن
يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر كما جاز أن يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز أيضا أن يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن أن يجاب عنه
بأن المراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية ويجمع
أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره أي في غير الجنس

بحث التمييز

نحو عندي عدل ثوبين أو أثوابا ثم إن كان أي المفرد المقدار تاما بتنوين أو بنون التثنية
أو المعنى إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بالنون التي للتثنية فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى
التمييز جازت الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التنوين ونون
التثنية جوازا شايعا أكثر لحصول الغرض وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن وإلا أي وإن لم يكن تاما بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون تاما بنون الجمع
أو الإضافة فلا يجوز الإضافة ألبتة في نون الجمع نحو عشرون درهما وأما في الإضافة فلئلا
يلزم إضافة المضاف وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير التمييز نحو عشريك وعشرو
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه يعلم
مثلا عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين رمضانا أو أراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضا طردا للباب ليكون الباب أقرب إلى الاطراد
وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد
مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديد فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا و
الخفض أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه أكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه
المثابة والثاني أي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه
عن نسبة كان الظاهر أن يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الإبهام
في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على أن مقابلته له في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول تمامه بمجرد النسبة

اى نسبة كائنة فى جملة او ماضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوناً او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهاً او اسم التفضيل نحو زيد افضل اباً او المصدر نحو اعجبنى طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وماضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً او اباً فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا او اباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اوزد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ماضاهاها ملحمة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ماضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفساً وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء فيه واباً وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثال التمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير معلوماً معيناً والابهام يكون فى نسبة الدار اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارساً والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن

التعريض

التعريض ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة لدائى للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزاً برفع الابهام عن متعلقه وفق لما يجب القراين والاحوال مثل اباً فى طاب زيد اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه مولاه اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصاً فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه كما مر او لا وللمتعلقة فيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة لما انتصب عنه نحو طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون اباءً او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد اباءً اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفرداً واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعاً لان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يوتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً والزيدان علماً و

والزيدون علماً لان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية
فانه لا يبرح من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع لخوض من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك
المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها نحو كفى
زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة لما انتصب عنه
لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفاً المذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد
والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو لباً وطبقة الواو بمعنى مع و
الطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة
اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها
حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكونه لكن زيادة من فيها نحو لله دره من
فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضاً المقصود
مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات و لا
يتقدم التميز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون
ولا نحو رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما
ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل يفسر نحو طاب
زيد اباً اي طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازماً نحو فجرنا الارض عيوناً اي انفجرت عيونها

اوإذا

او اذا جعلته متعدياً نحو امتلأ الاناء ماءً اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما
هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماءً من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعدياً لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره دفع الابهام فيه لا جرم فسره بقوله
ماءً فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة
فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في
قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازاً وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافاً للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفساً
بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان
ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفساً تميزاً عن نسبة تطيب اليها مقدماً عليه واما
على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفساً تميز عن نسبة كاد اليه وما كاد
الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضاً على
هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى

اي ما
يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية بهذا الوجه

المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال المتصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء
متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او لجوازه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا
واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم
يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا
زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اي المستثنى
منهم حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسمه يعني
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ردا مالا اختصار
منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم
يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس فيه
نفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هاهنا الى قيد لغو وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على
الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا لان بقي الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل

قرئ

قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم ومعنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول له ومقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما
جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي
لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يرتكب الا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصار اليه بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه بصدد الا نحو ما اتاني القوم
الا حمارا فهم هاهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هاهنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله
فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان
بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا
واذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا مثل جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول به نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى
جاوز او بعد فيحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا
التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل

الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عادلا حالهم بعضهم او الحالى بعضهم زيدا وبعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب بهما انما هو في الاكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجر الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بها الا ان النصب بها اكثر او ما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو يجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدها واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الا وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا ان كان عن الضمير المجرور اى هذا الكون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام

غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هنالك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اى لو دعت القرينة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول مما يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في

بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة محصورين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها معنى الفقه ونحو اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فانه ان ذلك ايضا انما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فهو المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشيخ الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال

مثلا

مثلا في قولك ضربني الا زيدا المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في خلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه حمل على الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اي بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالفتح لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخوله على المبدل منه ولعبرة حكم اليه فانه في قوة تقدير

مثبتا الانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر

في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو غيره مرفوع على انه محمول على محل احد

وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالجزئية فان قلت

للمعرب في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه

بالابتداء فلم اختير واحمل على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو نصبه لا النفي

النفي وقد انتقض بالا فلا اعتبار لمحله القريب فانه لا يدخل عمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا

شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض

معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا

قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما

باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور

بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد

لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم

النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها ما جاوز بعضهم المستثنى عما نسب الى المستثنى

منه نحو ضرب القوم حاشا زيد اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه

اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ معرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى

بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لكنه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه

وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار معنى المغايرة فيها فالاصل فيها ان

تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا

مثلها

اي وانما اجاز عطف على لا يتبع ما اتبع بغير زيد غيره بالرفع لان النفي ما اتبع الاربه فيتبع لما كان اعرابه بقية اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول اعرابه بقية اعراب المستثنى بالا هكذا ذكره وفيه نظر لان اعرابه بقية اعراب المستثنى بالا فاعرفه عصام الدين

١٢٧

مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك الاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت

اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما

قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق

حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء منه متعدد فلا تقول في

الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال وتقدير كقوم و

رهط وان يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف باللام

حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى

تقدير ان يشار به الى جماعة يكون منهم زيد فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول

قطعا على تقدير لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما

الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له

عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على احد

الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني

وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى غير لتعذر الاستثناء عند

وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة

غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني رجل الا زيد وقد

لا يتعذر في غير المحصور نحو جاء رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا

لم يلتفت المصنف اليه فجرى في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع الدوال

دال الله فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها

بتابعة الجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في الهة بيقين فلم
يتحقق شرط الاستثناء مع ان في الاية مانع آخر من حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه
صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما
الهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى
الله عنها بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم
يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا
على غير في غير اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون
الا زيد صفة ونظيره اكثر المتاخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
بالا بمعنى غير الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب
حمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ ان اخرى احدهما وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية بناء
على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب
الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن
الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصب استكارا لرفعه
فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكار الرفع فيهما على انتصابه على
الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها و
لا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف
وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما ورد
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها اذا كان معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في
الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو
كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للتميز
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر و
يجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقويها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان
خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان

خبرانه جزء او فوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا انه لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر

اسم ان واخواتها

وستعرفها فى قسم الحروف **هو المسند اليه بعد دخولها** اى دخول ان واحد اخواتها **مثل ان زيدا قائم** ومما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدا ابوه قائم

المنصوب بلا التى لنفى

الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كاسم ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا لان بعض اسم لا هو المنصوب لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** اخرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا

فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اى بالمضاف فى تعلقه لشىء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منها من الضمير المجرور فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما **فان كان** اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان **مفردا** بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله **فهو مبنى على ما ينصب به** فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكم غير ذلك وقوله على ما ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا لحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب **فان كان** اى المسند اليه بعد دخولها **معرفة** بانتفاء شرط التنكير **او مفصولا بينه** اى بين ذلك المسند اليه **وبين لا** بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا غلام زيد ولا

عمرو ولا فى الدار

جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في
المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا
لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة
فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان قيل
اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية علي صلوات الله وسلامه عليه وآله ولا رفع فيه و
لا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي
ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او
بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ابي ابا حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما
لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول و
لا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي
حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان
لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه

لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على
محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد و
عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ
ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران فيهما ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على
ضعف بان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بسبب
تكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا و لا
دخل فيها النواقض للاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا
وتاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
ألا رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو ألا نزول عندك ولم يذكر سيبويه ان حال
في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي
وقال هذا غلط لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض

فيجب انتصاب الاسم بعدها الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى
ماء. واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا
يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت
اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف يليه
حال بعد حال وصفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريفا وهذا القيد
يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي
الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا ما
لتبعيته فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز
بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان
باردا في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب
دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت
كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او
المحل القريب وقد عرفت امثلته بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة

بلا تكرير

بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك و
الفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف فلم يجعل في حكم المتصل المتضمن الفصل
بلاء المؤكدة اذ المعطوف على المبني يراد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في
قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع
لم ينص عليهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له
ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو
غلامين جائز يعني الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له لكون
اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل
لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك
التشبيه انما هو لمشاركته اي لمشاركة اسم لا حينئذ يعني باظهار اللام بينه وبين المضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص اي المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل
هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو

الاختصاص لان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين مما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في الاختصاص المجوز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير
ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لما ذكر في اصل معناه وليس اي مثل
مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة
الا انه وهي نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من
غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى بعينه من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافته لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
الخبر اي لا اباه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلام
له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور
النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف و
المضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المعنى بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا
حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر الا شاذا
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا ها حرفا فالاسم محذوف

لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية هو
المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما
لهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا
لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر
على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازيين هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين و
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو
ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف على التشبيه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل
واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما بموجب
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما
بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات** هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف والافعال
التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف
اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان مختصا بمعرفة لكن المشتمل على علامة عمّة وما هو شبه به فيدخل في

تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية

ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو بهما غيرها هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنجر اليه بحرف

جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين

صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت

بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد

او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد

وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر

وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالمقدر اى تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف

اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى منسلخا عن

تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او

النون دليل تمام ما هي فيه فلا اراد وان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من

الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة ونحوها

بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يتوافقا الا بتقدير

حرف الجر في الاضافة انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر

من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية و اللفظية

انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه

لم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل

الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز

فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه

قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما

يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة

بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها

ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة

الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة

لكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كصانع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو

ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام

فيما اى في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف ولا غيره ولا

ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى

اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط

ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه

واما بمعنى في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف

وهو ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساله كليث واسد

او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد و
علم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه
لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل
في استعمالهم ورد ها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من
ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت
الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة
بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة و
ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة
المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان لبس ابهام المراد معين يستلزم
معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال
جائني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

قلنا

قلنا لا بعد ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في
الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم و
الشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل
وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
انما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتقع
الاضافة حسب ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
علمائي نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فان فيها تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا
دون ذلك قيل الامر ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف
الحاصل باللام والاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما

ليس فيهما الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيهما تعريف المعرف بل تبديل
تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف
باللام المضاف الى المعدود نحو خمسة الدراهم ومائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك
اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان تسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من
غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل

في المجرورات

واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع
امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو
زيد لحصول التخفيف ومن بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره ليلحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لانه
لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما
لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو من باب الضارب
زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما

عرفت من امتناع مثل الضارب زيد اعدم الفايدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد القيام بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الانه قياس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم الجواز كما عرفت وكذا شبهه

وهو

١٣٥

وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه وامثاله انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل حملا اي لحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام لانها وكانت مضمراتها متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة الكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويبقى ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصله ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين صار الضمير متصلا فضار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما

٤٤

على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة
بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدة تهامنا سبق
للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه
ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المط على التقدير الاول وادعاء كل من التصور بان الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع
بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي على حاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
وفيه احتمالان احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه و
الجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب
الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو فيه
بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو
جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمتا الصفة على الموصوف واضيفت اليه
واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه
اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم
اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي
مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف

اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشئ فان اى المضاف فيهما يختص اى
يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص ولعينية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كا
ن للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى
العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسما المسمى واحد كليهما
واحد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب وضح من الاسم
غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى اخره حرف علة او
الملحق به وهو ما فى اخره واو وياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف
العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت لمطارضة خفة السكون ثقل
الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان
وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر اخره للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف فى ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل
فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة الفتح لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او
حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
اخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اى الالف على اللغة الفصيحة
موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى وهذيل وهى قبيلة من العرب تقلبها اى الالف

ما لكونها لغير التثنية ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الف
التثنية كغلامى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم ياء ادغمت فى ياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل قاضى
اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء فصار مسلمى
وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء الاولى ساكنة مثل مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما
انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها
فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين
مسلمى وانما كان قبل الياء او الواو فتحة لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى
الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى الحال فى
الاخ والاب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يبقى اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف
لجعله نسيا منسيا واخى وابى برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغامها
الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على
الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس و
استعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت
النون فى الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا
فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا اباؤنا فداكم ونقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا رد المحذوف

١٥

عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخ واب لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المثنى ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويبقى فم فى حال اضافته الى ياء المتكلم فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر فى اكثر موارد استعمالاته وفى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ وحم وهن وفم بالحركات الثلث لكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقوله انما يعرف ذا الفضل ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد

بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متاخر منه لو حظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه هو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعليته زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدا ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مشتغلا مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقيا او حكميا فلا يرد نحو جاءنى هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريف ثم ان لفظة كل هيهنا ليست فى موقعها لان التعريفات انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع

مانع بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع

كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئته تركيبه مع متبوعه على حصول

معنى في متبوعه مط اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز

عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف

في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم كلهم

على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في

المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد

او اعجبني زيد وغلامه او جائني زيد نفسه لا يجد لها دلالة على معنى في متبوعها

بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى

في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل

عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد توضيح وتخصيص

نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد

مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب

مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى

تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق

بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه لغرض

لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات

مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما النسبة الى قبيلة بني تميم وذو مال

في النعت بحال الموصوف

يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع

على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا

يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار

دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل الرجل عندك

لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على

ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في

الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا

المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم

الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا فهذا في هذا الموضع

يدل على معنى حاصل في ذات لزيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا

المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في

حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة

الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جائني

رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع

الى تلك النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية

بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف

اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي

متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن

غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاولى اي النعت بحال

الموصوف يتبع الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور
وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر
كعلامة والثاني اي النعت بحال المتعلق بالموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان في البواقي من تلك
الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان
مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يونث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجل
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وقائم
او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في
التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون

وتضرب

وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في
هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول بتبعية في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه
التبعية كما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم
عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين
ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند
عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن لا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان
الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ويخرج
بالواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال

يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف
المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود
الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف ومساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها
فلا اقل من ان لا يكون ادون منها فى المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول بينهما مساواة
ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اى ذى اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من
المساواة فى التعريف نحو جائنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس
او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائنى الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جائنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من
ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع
ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام
الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فانه اذا اريد وصفه لا
يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب لتعريفه من المضاف اليه لانه كالاستعا
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة
اى ومن اجل ان التزام وصفه باب هذا بذى اللام لرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس ضعف

مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف اى
المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة
فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه لكن ما يكون
هو المقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائنى زيد وعمرو وعمرو
تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكان
نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيل
يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جعلوا
منها اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف اى ثم مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات مثل جائنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة

لتبعية المعطوف عليه واخرى باكونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها وبعد
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مخصوصا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة
من جهتها الاولى تحت المعطوف وهي من هذه الجهة ليست بمعطوفة فلم يوجد مانع وقد
قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية
ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف
العطف وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه في الوصفية وانما
حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط
بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد

اولا

اولا بمنفصل لانه يدل على ظهور ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث
الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم
ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل المنفصل نحو الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما
اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي
وانما قال يجوز تركه لانه قد يوكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم و
الغاوون وقد لا يوكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع كما يجيء في المضمرات تعسف
لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا اختصاصا بحيث لا يمكن التاكيد

بالمنفصل لعدم الاتصال فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت

بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره

بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الى المتعدد

وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة

الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واما

الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد

المرفوع المتصل في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط

تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك و

الابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد

بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما

كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه

لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة

زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في

المجرور والمتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه تاكيده

بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة

له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع

فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون

ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف

على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع

اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير

لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كونه رجلا

على الشذوذ واي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال

العارضة له بالنظر الى نفسه غيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء

المعطوف في يا زيد وعمرو لان الضم زيدا بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة

في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله

ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف

في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو

الا الرفع في ذاهب لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن

زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع

على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه

ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب

فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه

بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي

فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك

القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة

فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير

اى الذى يطير فيغضب زيد يطير الذباب فى اذا عطف اى اذا وقع العطف بناء
على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد قال بعض شراح
اللباب الاظهر عندى ان العطف فيها محمول على معنى اللغوى اى امالة الاسمين نحو
العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين
وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير
متحدين بان يكون الثانى لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا و
بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفى قول الشاعر اَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة
السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع
المواد عند الجمهور الا فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى
صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم ولقصر الجواز على
صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
اعرابه نحو قوله تعالى يُرِيدُونَ عَرَضَ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْاٰخِرَةِ بجر الاخرة اى

بعض القرآن اى عرض الاخرة **التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند
السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا
اليه فثبت عنده ويحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع
تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب
الشديد فيصح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب
اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير
اللص اى قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضربه هو ولا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى التاكيد
ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر
كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد ولذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله
يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر نحو جهانه واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى فى متبوعها وادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليس ما وضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة او الشمول
هذا حاصل ما ذكره المص فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من

تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير

اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول معنا حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو

ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا

اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا

لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما وافعالا وحروفا

او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي

الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه

بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة محصورة

اي معدودة محدودة وهي نفسه عينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع

بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد

مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع

العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع

شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي

بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف

ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحد

انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما و

انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني

لما سوى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر

وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت

الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و

باختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او

المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة

واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء

ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا

كان او جمعا اذ الكلية والاجماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان

الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم ينظر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك

الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد

بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في

الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق

اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا

بالنفس او العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس

والعين نحو ضربت انت نفسك ففصل تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو

انت اذ لولا ذلك لا التبس التاكيد بالفاعل اذ لو وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني

هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لا التبس

نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب

عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا

تاكيدها

تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربت نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل نحو
تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين نحو الذي تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم
لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا
تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع
واخواته عليه اي على اجمع لعلها اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي
دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد بنسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة
الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يقصد الحد على
المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا
مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام

البدل

مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى
التابع مقصود ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان للنسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون
الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل هو مسبب غالبا من اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل
على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه وبالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني مفهومه
ذاتا الا ان يختلف مفهوما هما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك
ان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشيخ الرضي واما انا الى الان لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصدت فيه

الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحًا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح
يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا تبعًا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظ والثاني اي بدل البعض جزئه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه
والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالًا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبًا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى
صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم من صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءًا من البدل ويكون ابداله منه بناء على
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءًا من فلكه بل هو مركوز فيه
مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت دجلة الاسد يجيء فانه لا مجال للمناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل نقل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه
الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد اسناد
الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخوك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان توافقه بصفة تكون كالجابر
لما فيه من النكارة مثاله بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى في اخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو
حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد اني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فا
نطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم
بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق

حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نعتة عجفا فحمله على بعيره

وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع

في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز

وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك

بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه

وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال

قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه ان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن

في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به

ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان

بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا

حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته

بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني انفع **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح

وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن

الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه كا

لمبهمات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه

كنزال فانه واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كا

لمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او لمشابهته لما

كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق

عامله معه فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام

عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب

امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين

اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف في ترتيب

ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقدم ما هو

وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين

ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب

المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها

البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها

على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا

والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الزاي في زيد مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني

واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل

اذ قد يختلف لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امره ومن زيد وهي اي المبني

والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات

واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره

بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الظروف وبعض الظروف وانما قال بعض

الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بناء الاسماء المبنية والابد

لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب اذا كان مبنيا على حركة

فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء

السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع

المتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به

وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة

كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت

موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد

بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد

غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم

مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه

كقوله تعم اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم

من قوله اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعم و

لابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى و

اما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم

ذكره قصد التعظيم بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون

هو لك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى المتقدم المعهود بينك و

بين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى عامله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء

منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او

غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع

ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع

والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي

هو الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو

الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع

المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم

الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي

وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع المونث الغايبة الماضي المجهول وانما بدا بالمتكلم لان

ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا

ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت

ضربتا ضربن وعلى هذا القياس قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا

الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى

انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن

ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني

انيْنا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل

اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة و

المختار ان الضمير هو ايا واللواحق له للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي

مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان

القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين

يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر و

المؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر و

المجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى

المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا

وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية

هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى

عشرة كلمة الثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة لثمانية

عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا الملك الامور عللا ومناسبا

لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصلان

يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زولي باب الضماير التي وضعها

للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة

ويكون فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل

الماضي للغائب للواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وفي للواحدة المؤنثة الغائبة

اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع و

الا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان

واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو

تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب

وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة او

افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى

الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان

والزيدون ضاربون والهندات ضاربات ويدل الالف في ضاربان والواو في ضاربون

بضميرين لانهما ينقلبان في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها

والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل الضمير باق

على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون

في ضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة

حرف التثنية والجمع وليسا مضمرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او

منصوبا الا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل

اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي

بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون

باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وذكر نحو

الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ اتصل

يكون العامل اي عاملا معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عاملا حرفا والضمير

المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو

انني وانك او بكونه اي يكون الضمير مسندا اليه الحق ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي

له تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في

بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على

ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل

ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر

وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه

ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل

اختصارا او على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما

ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف

العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت فائما

مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند

اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له

وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هو فاعلا لا تاكيدا والا

لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن

الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا

كما قال واختار ما بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه

لم يتحقق

لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما او

عند كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما انا وانت

اذا كان الاعرف مقدما نحو اعطيتك اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا

يلحقه طعن في الاول لو وصله بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو

اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني اذا شئت اوردته متصلا نحو

اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا

نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا نحو ضربيك

فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية

وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل

ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما

اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل

لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر

فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص

على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه لما لم يكن احدهما اعرف

لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو

ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها

اذا كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر

المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو

كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب

١٧٨

شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الانفصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعده مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الخ لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكان الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الخ وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الخ فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه نون ليبقى بناء اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكل نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني ليبقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة كسرة تضربن لانها في الوسط حكما بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق

١٧٩

وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن على السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات لو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ و الخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الـ صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ما لا يقتضيه الاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد

فذهب الى جوفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يتعلمه بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة
حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ
برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن
مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واى القطع
قبل للتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود فلا يبعد ان يتوهم معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة الا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير
الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا
كان مؤنثا وحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بتغير ذلك الضمير
الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الجملة من الجنس المذكور فى الكلام
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد
قائم خبر اعنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم قبل الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه
باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان

في اسماء الاشارة

منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستناد الضمير فيه كان مستترا او بارزا مثل هو
زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال
المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان
الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان
المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففنا ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ
كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد وا ان المفتوحة المخففة عاملة
فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احق
بالعمل فاذا لم يجد وها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد
المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من
المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه
اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على التجوز وانما بينت الحسية
بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية

كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا ذا
وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في
التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه معيّنا كل واحد
منها بحال الخبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه
قوله تعالى ان هذان لساحران على ما هو وجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل لما في
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها لفظتها
وذي بقلب الالف يا وته وذه بقلب الالف والياء ها بغير وصل الياء بهما وذهي وتهي
بوصل الياء بهما ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يبنى
من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اخر ذان و
ذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البنا
فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا
كان مقصورا يكتب بالياء وبلجمعها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها
وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر الاسماء الاشارة

حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على الحال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
التذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لم يمنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة
واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون
الحاصل من خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى
مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن
وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح الا انه رذيل فانه خطا
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الثلث مقام الاخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وثمه وتانك وذانك حال كون
هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة
البعد لا بعدان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تالك وذانك وتانك مخففة
واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب كما مر وهنا بضم
الها وتخفيف النون وهنا بفتح الها وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الها ايضا

عالمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها

من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود

من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان

جزءا منه او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء

التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر

آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا

تاما لا جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول

وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها

اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول

مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول

بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد

فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا يحتاج بمثل اذ

وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف

معرفته على معرفة الموصول بان يقال جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة

على عايد اليه فعلى هذا لا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي

لا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح

بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم

بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية

والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول

او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم

جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير

له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام

الموصولة تشبه اللام الحرفية في اللفظ فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا لفظا عملا

بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث

واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء

في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر

اشهر والذين كاللذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة

المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى

الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع

المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات

بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء

فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي

اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي وذو الطائية

اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال شاعرهم

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكاينة للاستفهام

نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي

او المثنى او المجموع والعايد المفعول اي العايد الذي لم يتم جزئية الموصول الا به اذا كان

مفعو لا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة للاعماد اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا
يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الامتحان اخبر
عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من
ان تذكر كثيرا من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى والالف واللام فان الباء
ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما
هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا
لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه
الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول
من ضربت ضمير الذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى
ضربته زيد وكذا اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول

بشرط

بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ اغير المتصرف نحو نعم و
بئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد
فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحروف النفى والاستفهام فلا يخبر
باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عايد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدر الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب تقدمه
على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا
يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيقع الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا
يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدى الى ان يجعل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار
الثوب وكذلك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدر
الذى لاستلزامه ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع فى
الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح

الاخبار

الاخبار عن غلامه بان تقول الذي زيد ضربته غلامه لانك اذ جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية
نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما
عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب لك اي بشيء معجب وانما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اي رب شيء تكرهه النفس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا
ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما
بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا   حب النبي محمد ايانا اي
شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من
لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان
اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل
عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي لم تكن
من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يتاتي كفاية الاعراب عنها من الموصولات

الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذوا الطائية انما اعربت لانه الزم فيها الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
يحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
فيمن قرء بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد
شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى اجزاء الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن
اي الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر
ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى
الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبر او بالعكس
وفي جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الثاني ان معناه
اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني ان ما بمعنى
اي شيء وههنا عبارتان احديهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالها بمعنى اي شيء انه
ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وفي
جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المص لعدم
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما من اقسام

مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل انها في بمعنى اتضجر واوه بمعنى

اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشا وهو انسب

بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات

ذاك بفتح التا في الحجاز وكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو

بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى والذي حملهم على ان قالوا ان هذه

الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسامي تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على

ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قال بعضهم ان

صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل

لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا

ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي

المتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فقد يرد مثل الضارب مرتفعا على التعريف

وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس او قياسي

لكثرته قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام و

قعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه

قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا

معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف

مونث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وفعال حال كونه صفة لمونث

مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته

له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان

فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر

كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال

معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ

ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها كلام طويل

من اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان

انما قال علما لخروج باب فساق وانما قال للاعيان لخروج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا

لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

علما للمونث وغلاب كلها مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر

عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره الرا فان فعال علما للاعيان يكون

ذا را فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه وظاهر انهم لا يفرقون بين

ذات الرا وغيرها بل يجعلون باعرابه الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان

الرا حرف متفقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختيرت البنا لانه اخف ليسلكوا طريقة

واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الأصوات

اعلم ان الاصوات

الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمنا المصدرية ولم تصر

اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصار اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم

المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية

على ما كانت عليه من كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسما افعال وهي على انواع

منها يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا يقدر ان يحكم
عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان العجم الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق
عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من
حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات هيهنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير
نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذه الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب
فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقوله او صوت به للبهائم يعني
مثلا لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر
من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او
مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت

الايتان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل ذلك لانه لما كان هذا القسمان مع تعلقهما
بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك ولى لكونه صوت الانسان
من غير تعلق لغيره

المركبات

اى المركبات المعدودة من المبنيات كل
اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا
حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس
بينهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه
من افراد المحدود ولان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتحقيق النسبة على وجه
اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يبقى المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم
من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد
شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا
فان تضمن الجزء الثاني حرفا او حرف عطف وغيره بينهما اى بين الجزئين الوقوع اخره في
وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة
وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر ولخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد

مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العقد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا واو فيه
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد
من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من
المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثال ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واخذوا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو
وحذفه الا اثنا عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب
و على الفتح لانه اخف في الا فصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما
هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان
يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع

ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يوردوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف و
يتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون
الاستفهام متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا
من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي
الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي
من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها فلم يجز خلوه عنهما بني على
البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لان
كاف التشبيه دخلت على اي واي وان كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون اذ اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا
يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فهي تتبع في البناء مغلظة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة و

196

اوى تقول كم رجل عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفرداً لان العدد

الكثير مميزه كل وانما جاء مجموعاً لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحاً ولما

كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة وليس فيه ما ينبئ عنه جعل جمعيته مميزه

كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اى في مميزى كم الاستفهامية

والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضى هذه في الخبرية

كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها للتمييز المضاف اليه كم و

اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجروراً بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه

كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل

كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية

صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم

من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو

ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق

للتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين من كم الاستفهامية والخبرية

اى كل واحد منهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل

واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظاً او تقديراً غير مشتغل

عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوباً معمولاً على حسب

اى على حسب هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوماً ضربت

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك

من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت

197

في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية

مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلت الفعل وشبهه اعم

من ان يكون ملفوظاً او مقدراً ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته

اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه

اى كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل

في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل فهو من

هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية

والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام

كم رجلاً ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم

حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور

ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً

مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً

فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجرداً عن

العوامل اللفظية فمرفوع اى مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك وهذا مبني

على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير

سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم

يوماً سفرك فكم هنا منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه

او داخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكل اسم

مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط

تعين انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء كلا في جميع كلواحد منها وهي من وما واى
انى واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذ امختصة بالشرط وكيف وايان مختصان
بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو
من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته
ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى
فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمر امرر و
غلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى
واذا ان لم يجر بها نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان
اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو واي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشيخ الرضي وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب فما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كان عهدك
به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على
تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كان مجيئك فاي وقت على
تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قائم وفي كم عمة لك يا جرير وخالة يعني في احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز
وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو مميز

باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على
حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنف مما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلثة اوجه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او
خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها استفهامية
خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما
سبق وكان الاولى تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق في هجو جرير وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة
الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عد حلبت على لتضمنه معنى
اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني والعشار من انواع خدمتها
الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة
التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تنادي من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي
حلبها زيادة مشقة ووجه ذكر عمة وخالة الاشارة الى ردائة الطرفين ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونها خبرية
على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذف
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير
ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية

او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت

خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك

كم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية

مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او لخبار

عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال

مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكرا بعد العلم بوقوعه او اخبر

فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت

او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على

الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط واذا كان للعدد

فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية

اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا

ورجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف**

اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف ولا

حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة

بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ضرب بعد

يا من خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام

كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها

معنى الحرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر

النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المبهمة قطعها عن الاضافة مثل تحت

وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة

ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد

اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما

بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي

قديما وقال الشيخ الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة

لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضمة وان لم يكن غير من الظروف لشبهه

بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو اعطيت

هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف

حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف

المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة

اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل

طالعا فحيث فيه مضاف الى المفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى مكان سهيل

طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها

لازمة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى مصدر الذي تضمنته

الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت

الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه

بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة

الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما

ذكرنا في حيث وهي اي اذا اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان

كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من الازمنة

المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل

عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت

ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في

الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا

جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت

الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل

مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار

لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط

يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم جئته فجاة بالضم والمد اي الفينة وانت لا تشعر به

فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا

عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب وقوع بعدها في باب الاضمار

على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف دخلت على حذف الخبر و

العامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما

فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

قيل والاقرب انها للعطف مع جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى

خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او

مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان ووقوف السبع

اومكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل

المفعول

المفعول بحذف وقتا اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد

تكون للمجرد نحو اذ منك انا اخو البراءة منه وقد يستعمل كلاهما مجردا عن معنى الظرفية في نحو

اذ يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ

الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل

كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان

الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل

كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولعله

مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام

والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن

اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها

متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان

للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور

العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى

فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف للكاينة

للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما

توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال

عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف عند

البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده

فعل

فعلا مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا ام ماشيا

ومنهما اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما او بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان مع ما كتب على هذه الصورة متصلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت

مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي فهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأين خبرهما انما صرحا بانهما ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما اسمي الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيه لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤهما لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التثنية في مثل رطلان زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم التاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة

لو ضمر وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد بناء على فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او لزمان المستقبل المنفي فيه وقوع
شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
له دهر الداهرين ومعنى الداهر الذي يبقى وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه او
بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى
من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مثقلة
مثل قيامه مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد اي مثل انك تقوم لمشابهتهما
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة
بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما في

لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج منه النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع
بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها في المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت
زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما
اذا وضع لفظ اسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما
سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذلك الموصول من غير صلة
وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام و
هو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لان خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او

الجنسية او الاستغراقية واما لم يقل بما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل او السادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه بل كان عليه ان يقول او المضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى اضافة معنوية لقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف ولتحرز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وبعض المضاف الى احدها مفصلا والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره او حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير

متناول غيره ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا لما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء مفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل وسئل عن واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع

لكنّهما اذا اخذت مجتمعة منكورة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود بن ... باب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسما العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار وصف آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين ودرع ودرعين ومثا ومثين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسما العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة وثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة معطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بلا تاء لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع

تانيثين

تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا سكنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا من توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وبعض فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كاسا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومائتان

والقاف في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على ماة و
الف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حالكون
الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول ماة و
واحد او واحدة وماة واثنان او اثنتان وماة وثلثة رجال او ثلث نسوة وماة و
احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة وماة واحد عشرون رجلا واحدى عشرون امراة
وماة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وماة وثلثة وعشرون رجلا
وثلث وعشرون امراة الى ماة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا
الحال في تثنية الماة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد و
ماة الخ ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا لبناء صدور الاعداد المركبة على
الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب
وشذ حذفها اي حذف اليا بفتح النون لانها اذا احذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في
قولك يحجا القاض اذ احذف فيه اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
مجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
ارادوا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثماة الى تسعماة استغنائهم بقوله مجموع لانهم

لم يجمعوا ماة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين
لان للماة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين
فلم يبق الا مات لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه
اخص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه
في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع
ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان
يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه ليس كان
غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا و
انما جوزوا ثلثماة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بماة امراة
اما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلا
ومميز ماة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لان استعمال الجمع ماة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مات
رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال ماتا رجل كما يقال الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت ماة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على
طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والماة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على
القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة شخص

اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كالنفس
النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان احدهما في العدد وجهان التذكير والتانيث فان
شئت قلت ثلث اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم و
ان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتا
وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره
معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اي عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما
استغني عن المميز وهو العدد فان قلت هب ان مميز الواحد معنى عنه لكن لا نم ان
مميز الاثنين كك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال
اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيه لم يتيسر الجمعية
فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد
ولا اثنين استغناء بلفظ المميز اي بجوهر حروفه المصورة بهيئة خاصة المقابلة للنحو
علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع
علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني
به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار والحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان
رجلان اخف من اثني رجل وبذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ

التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح
بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر
العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي
بسبب اعتبار تصييره اي ذلك المفرد عددا انقص منه اذ يزيد عليه بواحد الثاني
في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين
بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا
القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ ما فوقه مركبات لا يتيسر
اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و
الواحدة لانهم لا بد لان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سوا
كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني
والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما
تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا

معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث

والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبار من تصيره

اعتبار حاله اختلف اضافتها فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اى المفرد من المتعدد

المقول باعتبار تصيير الاثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما الى الاثنين

ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اى في المفرد من المتعدد

اعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة اى بمعنى واحد منها ويكون موقرا اى

احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا

يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في

اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني

اى واحد من احد عشر متاخرا عشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار

بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في

اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب

الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء

التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر

التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث

وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث

في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية وتقديرا

اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية

والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا

لا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء والالف اما لكونها مقصورة كحبلى وجبلى

ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث و

ليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اى المؤنث

حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في

في مقابلة الرجل وناقة في مقابلة الجمل واللفظي بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي

اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فيه

حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة

وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته ونوعه فاذا اسند

الفعل بلا فصل كما هو الاصل اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا

فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا انبا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا

كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانت لك الاختيار في الحاق التاء وتركه ولهذا المختار

بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول

في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث

فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء به لملفوظ من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه

ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث او ضمير المؤنث اللفظ

بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة

الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لو فرع الا لالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره في الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال و جاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير اعني جمعه فاجرى مجرى المؤنث في الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء

كالواو

كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف او قد يجعل قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه لا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان او مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه فادل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يق هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يق قرءان ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب دعا لقوة التناسب بينهما ثم يا قول الاسم بمعنى المسمى

ليحصل مفهوم يثنى فلهما في تجانس فيثنى باعتبار فيكون فيكون معنى الأبوين المسميين
بالأب في ذا الحالة في الشمس بالنسبة إلى القمر فإن قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرءين
أيضا بلا احتياج ادعاء سميته للطهر والحيض فإنه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول
بالمسمى به ليحصل مفهوم يتثنيا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الأعلام المشتركة حقيقة أو ادعاء وجمعها
فزيد مثلا إذا كان علما الكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر إذا كان علما
ادعاء لأبي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الأولى أن يقال
الأعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف الأسماء الأجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي أن لا يذكر في تعريف التثنية
قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق
إليه التغير أراد المص أن يبين حكم ما يتطرق إليه التغير لأن حكم ما وراء يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور أي الاسم المقصور وهو ما في آخره ألف مفردة لازمة وسمي مقصورا لأنه ضد
الممدود ولأنه محبوس من الحركات والقصر الحبس إن كان ألفه منقلبة عن واو حقيقة
أو حكما بأن كان مجهول الأصل ولم يمل كالوان في المثنى بالألف وهو ثلاثي أي والحال أن
ذلك المقصور ثلاثي أي غير ما فيه أربعة أحرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
قلبت ألفه واوا اعتبارا للأصل حقيقة أو حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا
يود فيه لمكان الثقل وإلا أي وإن لم يكن كذلك بأن كان ألفه منقلبة عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى أو حكما بأن كان مجهول الأصل أو عدمه وقد أميل كمتيان في متى

حيث

حيث جاء متى ممالا أو كان على أربعة أحرف فصاعدا أصلية كانت الألف كالأعلى و
المصطفى أو زائدة كحبلى قلبت ياء أي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للأصل فيما أصله الياء
حقيقة أو حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة أحرف والاسم الممدود إن كانت همزة أصلية
أو غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة تثبت الهمزة في الأشهر لأصالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة أو للمتنسك من قرء إذا تنسك وحكى أبو علي عن
بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وإن كانت الهمزة للتأنيث أي منقلبة عن ألف
التأنيث كحمراء فإن أصلها كان حمرا بألفين أحدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث
قلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لأن الهمزة
حرف ثقيل من جنس الألف فينبغي أن لا تقع بين الألفين مع أنها غير أصلية والواو
أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل أقتت ولجوه وربما
صحت فقيل حمرآن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والأعرف قلبها
واوا وإلا أي وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق كعلباء
فإن همزته للإلحاق بقرطاس أو منقلبة عن واو أو ياء أصلية ككساء ورداء فإن أصلهما
كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان أحدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لأن الهمزة
في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل وفي الأخرى عن أصلية فتشابه
همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لأن عين الهمزة في
الصورتين ليست بأصلية فتشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي المرجعية الشر
أي الترجيحية أن اللازم من هذه العبارة أنه لا يجوز أن يقع في رداء الأرداان الهمزة أو
ير دلوان بالواو ولكن المنقول ردايان بالياء فكان ينبغي أن يقول المص والأوجه

لام العهد ليكون عبارة عن اثباتها لميز وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها اثرا مما حكم باشتهاره عنده وما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب اللين لامه من
الاصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه
اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كثمرتان وتمرتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
هو ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن
الانفطاع بينهما بد ونهما صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصى
والى مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع** ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة
يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اى بحروف هي مادة المفرد
الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة
بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة
او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله

بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء
فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع
واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرجت اسماء الاجناس واذا قصد بها نفس الجنس لا افراده وبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا وبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج
اسماء الجموع والعدد ونحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع
ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس فيرد ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على
انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش يجعل جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمعا وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير ففي ضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى
المجموع نوعان صحيح ومكسر والتصحيح اى فالجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء
مكسور ما قبلها في حالة الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو

لئلا يدل الخفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علا ان معناه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من حيث اكتفا
بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا
كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما في
فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وان كان اخره
اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين في حالتي النصب والجر
فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع التصحيح المذكر
يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من جزء معنى وصفية
فيه ان يكون مذكرا علما اي كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد
هو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة

لجمع

لم يجمع عند طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا
طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها او يدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع عن الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اي له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان مجيء الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان
والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا استويا فيه اي
في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور و
جريح فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم
يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة

لكراهة اجتماع صيغتي المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وحذف نونه اي
نون الجمع بالإضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها
وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض لسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير
والعقل ولعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة
كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين
وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع
لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة و
له اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون
فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كحائض فانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان
لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء المؤنثة التي بالتاء المقدرة كدار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات
وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير
اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفس اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض
بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من
تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه

بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة
للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال في افراس او اعتباريا كفلك كما
مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعليه
القياس في الثلاثي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اي المذكور من الاوزان
والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

المصدر

اسم الحدث الجاري على الفعل
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد مشتقا فعل منه
تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة او جلسة ومثل القاعد وتره
والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الا
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويتعدى عدده الى اثنين و
ثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا و
استخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع

على فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير الماضي مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا فعمل المصدر عمل فعله بالفعل مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجي حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل وان وما في صلة الحرف لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا معه فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا ماصل و لا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل

لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا فاما خبر فاما اعتبارا بدلا من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا لازما نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا وانما بدلا اي من الفعل وهو ما كان محذوفا فعله لا نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدر رتبة وعمله للبدلية فمن قال فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة ليتضح احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واشهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء.

اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل لو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث يتقيد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود و غيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع

الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون من قام به شام لمعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق فقط بهذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالفنا اكثر الشارحين للمصنف واسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاتفاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق مقتضي معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وبهذا ظهر ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل ومايل واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وحسن وصعب وصعيب وهو صفة او صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرفها مضموما اولا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل يتفاعل ويتفعلل نحو متدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر

ما وضعت

اسم الفاعل

ما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو ابهم متفاعل مقام مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما اي يعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمسند والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل لكونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول والموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل احق فاذا دخلا عليه قوي مشابهته بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

اي ضمن الاستمرار وان يذكر معموله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا
للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او
الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست
اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد يجاب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر
اي غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس تقديره منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي
عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم
الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول
مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب
ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل
اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
نائب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة
وكذا المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل

ويشرطه

وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية و
الجمع نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان
الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي
نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا
فان حذفها واجب في جميع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لو وقعت
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها
ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعترض اقامته من قام على ما مر في اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه خرج
ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن
مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الآخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمخرج بفتح الراء وامره اي شأنه وحاله في العمل اي عمل
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه

دونها الآن او غدا او المعطي غلامه درهما الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث واحتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بنحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن فقولنا على حسب السماع اي كائنة على قدر ما لا يتجاوزه فالظرف منصوب وبناء على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع ويختص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليس بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من

التقديرين

التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فقط فلذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية لما فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز لجواز معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في ازاء القسم

على الصفة المجردة لأن مفهوم الأول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في فصلها
لأن أقسام الصفة المجردة أشرف لأن قسماً واحداً منها مختلف فيه وسائر الأقسام
خلافاً أقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها أي من تلك الأقسام
ممتنعان أحدهما أن يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة أو غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لأن الخفة في الصفة المشبهة إما بحذف التنوين أو النون كحسن وجهه بالاضافة
أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام أو بحذفهما معاً ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما
أن يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه أو وجه غلام
لأن اضافة الحسن الى وجه وان أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم
لم يجوزوها لأن اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في
الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
وجه الاستقباح أنهم إنما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال أن يبلغ
أقصى ما لأعظم ما يمكنه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذين لم يقبحوها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
في البواقي يقتصر على أهون التخفيفين أعني حذف التنوين ولا يتعرض من الأقسام
الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر

قسما

قسماً ما كان فيه ضمير واحد منها أي من تلك البواقي أما في الصفة وهو سبعة أقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه
بجره والحسن وجهاً وحسن وجهاً وحسن وجه بجره وأما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهو قسمان والمجموع تسعة أحسن لأن الضمير فيه بقدر
الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها أحدهما في الصفة والآخر
في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير
المحتاج إليه غير أحسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو
أربعة أقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح
لعدم الرابطة بالموصوف لفظاً ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره
في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها أي في الصفة لأن معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فهي أي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه وإلا أي وإن لم
ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلاً لها فتؤنث
أي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهاً وحسنة وجهها وتثنى أي الصفة
إذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا وجهها وتجمع أيضاً أي الصفة
إذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجهاً واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين أي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي أيضاً
الى مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فإذا بني اسم المفعول

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في
ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفعهما الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله
وبنصبهما تشبيها ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه
وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذا مثل الصفة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف
قام به الفعل اذا وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة

على تمام

على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي
مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجة
منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد به
ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره يتوصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد باشد و
نحوه مثل هو اشد منه استخراجا امثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا امثال اللون وعمى
للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد احمق فانه
متفرع على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة
والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
جنوط على عنقه وهو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد
ذات ليلة اخوه بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق
هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فيما سا

وان يكون اشتقاقا جهل وابلد بكون اثاره جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي علاحمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان لا
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد
من فلان واحمق وقياسا اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا الكثرة الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء
للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم
لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى
فلا يتمن واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذى
هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور
لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب
شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل من زيد ا
لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع
بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل
للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقدر مثل ان
المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او انه مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه
المقصود به على من اضيف اليه اى ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى
ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط
فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى
تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل
من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل اليه اى ما اضيف
اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله افضل قريش
اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير
جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشأه او مكنه
ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا و
كذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هند او الهندان

او الهندات افضل الناس وهذا لانه بناء افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا او تذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثالث من نوعي التفضيل المضاف فهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والغير المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بغير الاستتار وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا مثل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه دال على فعل ناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينتصب بما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يحمل على الفعل لانه

لم يقع عنه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد عن مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اى اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد الخبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذى ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر فيه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستقف عليه

وانما اشترط ان يكون اسم منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في موارد الاستعمال بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون مثلا بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل في عين رجل زايدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح بنفي اصل الحسن في توجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد وافق المساواة والزيادة بطريق الاولى كما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان نفي الزايد على شيء بما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد عرفا بنفي المساواة معه ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين كل رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى

التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليستا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ادا مثل هذا المقصد والكلام فيهما ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما استشهد سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بحذف الضمير منه وكلمة في ولو وقع لفظ

البين واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد الكحل فان قرنت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او نقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورود افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت مثل ما رايت كعين زيد اه قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى

كوادي السباع حين يظلم واديا ... اقل به ركب اتوه تئية ... واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بركب الابل والتئية من اي اوى كالبنية من حيي وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية

البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني على التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي تانيا تانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب توه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب توه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون

المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير المجرور كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى باقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او جزئها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقتران باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع باحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استثنيت عنها

بالحاقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وكحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون فعلن وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل انما يكون للفعل وفروعه وحظ فروعه عنه منع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخص فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي** ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس في بالدلالة انما هو بحسب الوضع فلا ينتقض جمعه بلم يضرب وبان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدا المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وفي شرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح والمرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه مضموم

معها المجانستها لفظا كضربوا وتقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في او انه يعني الحروف التي جمعها حروف نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مكررا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرفنا المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من الضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد وللمونثين غيبة اي حال كون تلك المونث المونثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغايب لانه وان يصير بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما على اربعة لوف اصلية مثل يدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما على اربعة لوف مثل يتدحرج وليتمرح ونحوها ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم

الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا الا ان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم مختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حروفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن في الخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغايب المونث الواحد والمخاطب المذكر واضرب في متكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين و السكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرهما والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة

لم الحرف المناسب لها نحو لم يغزو ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا

لأن الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف في حال

الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد

سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين

وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى ضاربا ومررت برجل

يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم

ما عطى اسبق لاعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه

انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم و

سوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو وان ضارب خبر مبتدا

مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع

تقديره امتناع الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين

واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين

وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب

افعال المقاربة انتهى ثم وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا

ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان مخففة كايش في اى شيء وقال سيبويه انه حرف

براسه واذن قيل اصله اذ ان مخففة وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف

اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو مررت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو مررت لادخلها

وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله

ليعذبهم

ليعذبهم وانت فيهم لان هذه اللغة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا

تقدير ان المصدرية بعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك و

تشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقتضاء

بعد للانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرد ليكون من عطف المفرد على

المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك

فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان

تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن

هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة

لانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو

علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار

دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم

ان المصدرية فنصب ورفع كلاهما فصيح في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح

الارض ومعناها اى معنى لن نفي الاستقبال نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون

قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان ان يقتضي التابيد وحتى ياذن

انتهاءه واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها

معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها لضعفها

لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كما ترى سقوطها حكما وكان عطف

على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان

الفعل

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يعتبر الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله
اذا لم يعتمد ظرف للمستقبل الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة
خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى
اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي
التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اى حال كون حتى بمعنى كي للسببية او
الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى
او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي بعدها حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا
اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية

كما تقول

كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية
كانك كنت في زمان الدخول مثبت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت
مثبته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي
زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت
اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان
يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى
داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ووجب السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ان فات الاتصال اللفظي
مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثمة اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما
بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول
بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حتى حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما
قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت
حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عن وقوعه وما قبلها سببا لما
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع
السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت
سيري فما ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام
محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله

ايتهم سا بعطف على كان بيحو ولا فنا فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب
بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا
صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من
الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لبعدها كلا
بتقديم الامر او ما في معناه من النهي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي
نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكن منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث
منا ويندرج فيه التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا والاستلزام
نفي فصل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب

السموات

السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي
لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر ماخوذ مفهوم مما قبل الفاء
واما في نحو سأترك منزلي لبني تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان
بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا
فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع
قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او
الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ابعاد الخلاف مفهومها دالا لم
من تقدير ان بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي الى ان تعطيني حقي او الا ان
تعطيني حقي وسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل صحيح وباو التي بمعنى الى اي لالزمنك الى العطاء
حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لتصحيح تقدير ان بعدها
اي ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني
ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد

الواو

او الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على الفعل المتقدم بان الناصبة تقدير ان اصف قوله حتى اذا كان مستقبلا او على الخوهما وهو او بشرط معنى الى الان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان اصلح بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان يجعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به والمجرى الواقع مخصوصا بما كان من جوابا فيه ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكر ما هو فيه في الاجمال وفي التفصيل كما يوما ذكره يجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما اتى بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وتذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد وغضبته اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا في لان الا عليه فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى الان المعنى الاول غلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية وانها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا تكرار الامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه

الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعملة بمعنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما اينما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما وانما يدونهما فلا وان ومتى ومهما وما المضاع معظم سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ثم فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها كما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات

الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم
تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا تقول ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي اللام
المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة
قد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا
وثم لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ولاء النهي وهي اللام المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض
النسخ ولا ما النهي ضد ها اي لا والنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي طلب بها ترك الفعل
وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما
وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل
الثاني له بجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على
شيئين لتجعل الاول سببا للثاني والثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشي سببا
فالمراد بجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي بل علية ومسببية لشي وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب الملزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء

من حيث

من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي الجزم وعدمه جائزان وفي نسخة الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بين المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه وان
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان
خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا
نحو قوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ او معنويا اي مقدرا كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا به عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون
للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن فحينئذ يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغير معناه كما تؤثر في
الماضي فيوتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء
لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان
الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان

اكرمني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وجميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبي عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر منه وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع مع كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم لم تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المتقدم بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها منجزما بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فايدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداة تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جوابا له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي في فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال امثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في معنى المصدر ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فليفرحوا في قرءة على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف اي البناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة

لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب تامة بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره و جعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل بدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل

الواقع

الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واستخرج هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه حرفا معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي فروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقول معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع وقول فابدل واو قول الى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل و بيع بالاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين

وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا

على منعف فعل فول وبوع بالاسكان بلا نقل اليا واو السكونها وانضمام ما قبلها او

مثله اي مثال باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من

المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث

فيه اذ تبين وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل

قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو

المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء

اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد بعدما علم

واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم

ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة و

معتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يباع و

يقال وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي و

غير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل

الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن

نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن

الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل

الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعلقه الا بعد تعقله

افعال القلوب

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعلقه بدون

هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل

كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن

فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت

زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال

الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى

اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى علم

وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما

ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يق له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي

انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما

هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل

مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغنا

عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي باب علمت

في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى

افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال

بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه

الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من

حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك

علت لبيان ان ما نشئت هذه الجملة منه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكل بواحد الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اى ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها بسبب للسامع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر جائز قيل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما لكان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد اذا قامت القرينة على حذف المفعول كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى ولا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما حذف الثانى فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان يعطى الدنانير فلان يعطى ويكون يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس

بحذفهما

بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز في هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم في ظني وقيد قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وانما يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا يتبع جوازه المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين معموليها او تأخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوبا ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معموليها

وبلا

وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال الاخرين بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها فبحسب نفسها توجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى من حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء من حيث المعنى روعيت هذه الافعال و التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما

لفظا بقدر الامكان ومن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل و المفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ثم اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي و كقوله تعالى اراني اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وزعمت وخلت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يرد لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى جعلته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت الحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى

اصبنها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد بمعنى وجدة ووجد موجدة ووجدت
وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن **الافعال**
الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة
فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج
عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى
الافعال الناقصة لاشتمالها على معان زايدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل
والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك
التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان
الماضى وكذا كل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
فالصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة للوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو
التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها
لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى
قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسى واضحى وظل وامسى وبات وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح

وقيل البار ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام و
ليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء جاء فى قولهم ما
جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية و
جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اى لم تكن هذه على
قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة
فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال
الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء
الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه
مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى افاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر
الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء
الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان
زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كاينا
فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى ما عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون

ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه
كقول الشريف بينها تفرو المعنى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت
فراخا بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف
على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها
والجملة الواقعة خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وآخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة
اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب وتكون زايدة وهى التى
وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى
كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زايدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى
وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالى
نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال
فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها الاصول وها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد غنيا
فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس
المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وان لم يرد انه كان
صار فى الصباح او المسا او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه

الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له فى جميع نهاره واذا قلت بات ساهرا فمعناه
ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد
يجى هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما
كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلها
عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة
اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض واعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى
فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف
ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال
كان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها عاد وآض وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما برح بمعنا
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما
انفصل لاستمرار خبرها اى تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا لانهما على ان
اسمها ليس بقسم عليحدة من المرفوعات كان خبرها قسم عليحدة من المنصوبات مثلا
مذ اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اماد لالتها على الاستمرار
فلان النفى ماخوذ فى معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت نفيا
نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا

يلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي نحو قول ذو الرمة
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فما تزال
لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير وانما قدر الزمان قبله فلا بد هنا من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا
اشار بقوله ومن ثمة اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة
بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم ينفع
ما دام بالجلوس لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة
بحروف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان و
هذا هو مذهب الجمهور وقيل لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال
كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيها عاملة فعلا فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقدمها عليها نحو كم كان مالك او تأخرها
عنها نحو صاعد في صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي

يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم فحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال
واقعة عليها وهو اي هذا القسم قسم في اوله ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان
بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان
الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي انه يمتنع تقديم معمول النفي عليه والمصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على
انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا
القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله
ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها ثم لا يجوز
[illegible] المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزم

بر فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا تراخى الخبر عن حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحيث قرب
حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضي اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرفوا في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مقترن بان الاستقبالية تقوية لمعنى الرجاء
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب خبره
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر
اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المصدر
مع انه مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف فيه
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول

كان في

كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشئ ثم
تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس وقال الشيخ الرضي والذي ارى ان هذا وجه
قريب وتقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوعه فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج
زيد فهي تامة فههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب
التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد
فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر
فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان
يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد
زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم بمعنى
كما هو الاصل في خبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار اخذ فيه
من غير تنصيص لانه على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له ا

بعيد كالاثر يعني فانه يعني عنه تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي
على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على
القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا
كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب
عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه
في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني بان تخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذا الرمة وذو الرمة في تسليمه مخطئ وروي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة في تغييره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم
يرها ولم يكد وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح من اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل

على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك اذ
لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل اخذا وشروعا في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل
يوم طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب و
كرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق وا
بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد ياخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الا
فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد
وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء. **فعل التعجب** ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما
وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وقاتله
لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر ولا شلت يمينه فانه فعل وضع لانشاء التعجب
ليس بمنتقض لدعاء الان بين هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل مستعملة فيه بعد
الوضع اولا المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من قولهم
فانما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اي لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي فيه تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه

تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يغيران الى المضارع والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابه لهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل المصدر للممتنع هو مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما لاجرائهما مجرى الامثال

اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عدا هما كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو لتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل على الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل

بجملة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا عطف ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناها نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله احسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها مال اليه الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا تلزم عند سيبويه في افعل لان الفاعل لا حذف الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للتصيير والباء للتعدية اي جعل الامر متعديا بمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج وضمير في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا وزيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا من جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص

الافعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل ما حسنه وذممته منهما لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس واصلهما في الاصل فعلان

على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو فرس غلام الرجل ونعم فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا اي مستترا منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة بالجملة في فنعما هي بعد وفيه لكن هو مخصوصة مثلا اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء بمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية اتماهي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص نحو زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره والرابط من هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه

خبره واما خبر مبتدا محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وبشهرة ما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب على نبينا وعليه السلام بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء او حبب اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده

بعد مخصوص بمميز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو
حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او
راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة
والعامل في التميز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فلو راكبا حال على الفاعل
لا من المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث تصلح لان يحكم عليه او به
بل لا يدل في ذلك من انضمام امر اخر ومن ثم اي لاجل انه يدل على امر في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او جزء الاسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو خرجت
من البصرة او فعل كذلك نحو زيد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل
اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معنى الايصال.
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعم وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معناه الافعال الى ما يليه او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها
اسما خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك الواو والتاء
والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي واو التي يقدر

بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى و
الكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها
تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون حروفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو صرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من
يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو
صرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله
التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المبهم
من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك اذا قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض
اي وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا
تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جائني من احد هل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
وشبهه فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه جاء بهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شئ من مطر
او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان

نحو خرجت الى السوق او فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبى اليك
فان قلب المخاطب منتهٍ اليه باعتبار الشوق والميل وتجيء مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى
مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية لتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعها بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر
مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوز ان يقاس وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء فى
الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى لأصلبنكم فى
جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى
الباء وهذه كما تجيء فى مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل بمجرورها نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع
مجرورها فى مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما

التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سوى الاختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر
فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد بقائم والنفى نحو ليس زيد براكب وما زيد
بكاتب وهى فى الخبر هذه التوقيفية وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك
زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم
وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب صدارة الكلام
كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء
صار اخص واقل عما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار المعنى الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب بمعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى
الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف اى ذلك الفعل الماضى
غالبا اى فى غالب الاستعمال لوجود القرينة نحو رب رجل كريم اى لقيته وتدخل اى

٢٩٠

مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او جمعا او مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امرأتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امرأتين وربهن نساء
وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل حينئذ على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة وان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر لها معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء
لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء
كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب
الكعبة وذلك لانحطاطها بمرتبتين عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها بحذف
القسم وخفض الظاهر لاصالتها والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة

٢٩١

اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون
للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله تعالى خاصة نحو
بالرحمن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور وكما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما
ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع
الاختصاص وبدونه وتلك كان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وفي
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او
فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على
جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه في الجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وبعده عن شيء آخر وذلك اما بزوال الشيء عن الشيء الثاني

حروف الجر

ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اغنيت
عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شيء على
شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه لجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي اذا اريد بهما الزمان الماضي
او الحاضر اى المراد ان مبدء زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الماضي الذي ذكر بعدهما
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا
بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا نكون فيها فان معناه ان مبدء زمان مسافرتي
او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى وهما
للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل
هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان
الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء لزمان الفعل فالمثال ان المذكوران كلاهما

للظرفية

الحروف المشبهة بالفعل

للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما توهم بعض الطلبة لكونه قد [illegible]
اى ما رايته مذ شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اى الاستثناء ما بعدها
عما قبلها فانها جرت بما بعدها [illegible] فائدة وهذا الاعتبار ذكرت ههنا
[illegible] الاعمال الحروف
المشبهة بالفعل [illegible]
[illegible]
[illegible]
بالحروف المشبهة [illegible]
[illegible]
كل من [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي [illegible]
فهي بعكسها اى بعكس [illegible]
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من [illegible]
[illegible] لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة [illegible]
على اقتضاء [illegible] الاستفهام
يكفي في ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة [illegible] اى تعزل عن العمل

لمكان ما الكافة على الافصح اى افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح
كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين يلحقها ما الكافة على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها
سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة
اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اى موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان
مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها
نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح
الهمزة واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لانها
مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو
لولا ان معاد لك زعمت اى لولا زعمت ان معاد لك ولولا انك منزلتي صدق

مثله كذلك قالوا انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب
ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز في موضع المقدر ان تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع
اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما بعدها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
فانه وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها
وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه اى اكرامي ثابت
له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ او مثل قول
الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم فانها وقعت بعد اذا المفاجأة فجوز فيها الكسر على
انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع ما بعدها مبتدأ حذف
الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا
واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته انما هي لاكل يعظم قفاه ولهازمه و
اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باراده ما فوق الواحد او باعتبار
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا ومثل شبهه
وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله
فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر
لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي

تعين الفتح لان اول الاقوال من الخبر المصدر الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها

لا ما هو من جنس القول وذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها

المنصوب في محل الرفع لانها فيه كالعدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة

من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون

المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو علمت ان

زيدا قائم وعمرو فانها في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث

تكون مع ما عملت فيه باقية الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله بدون ان

المفتوحة فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح رفع ما بعدها

ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا

مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه

لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا

وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه من

حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون

العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفع وهو باطل

خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم ان لا يعمل

الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على

اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل

مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوزان زيدا و

عمرو ذاهبان فان الحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان

في مثل

في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل ان بلا مضي الخبر نظرا الى انه لم يظهر عمل ان في

اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل

اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه

الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه و

العطف عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يجئني زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في

سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها لتغيره

محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت

اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا كذلك اي للتاكيد دونها اي دون

المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي

دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة

على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان

في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا

لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي

حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم

ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها

او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل

ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد

وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام و

يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل

تعليه الاقوى وكونها مع تلك الامور كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا

واللام في كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل

ان زيد لقائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر

فيه اعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه و

سائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها

اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط

ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية الاصل بحسب الامكان كقوله تعالى

وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول

وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فا

لكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غيرها واخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك

ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين

وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا

والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق

واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعما

المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى

وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجملة

المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل اي

لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر

وان كان

وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في

وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل

الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودواخلها على

المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان

واكثر فقد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في الشعر نحو قولهم اظن انك قائم وقد جاء

انه ذاهب في هذه رواية شاذة جزم بها فيما لا ضرورة فيه في المضمر فقط قال الشاعر

فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة

المخففة السين او سوف او قد او حرف النفي ان كانت مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما

سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف

كقول الشاعر واعلم علم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد

ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان

المصدرية الناصبة وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او حرف النفي نحو

افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حروف النفي الا ليكون كالعوض عن النون

المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما

فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية

واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة

وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل

التركيب مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد

ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر ففتحت الهمزة لان

الكاف في الاصابع ازده وان خرجت عن حكم الجارة وللكاف انما تدخل على المفرد فرادوا القوة

وفتح الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فيلغى عن العمل على الاستعمال

الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان

ثدياه حقان اي كانه ثدياه فلما خففت لكنه اكثر على الاستعمال الغير الافصح ما عرض

فانه الخفيفة لفظا وفيها ضمير الشان مقدر وعندهم كما في ان المخففة ويجوز

اعمالها ... لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة

ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة

بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة وكلمة لا تفيد

ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها

للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت

جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك

لكن عمرا لم يجئ وتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا اي تغايرا

لفظيا او معنويا ولهذا اقتصر عليه المتقدمون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ

... لا يكون ... لكن عمرا غائب ... الا ... الجر ...

عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين

فانه ليس لهما ما اجريا عليه في بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى اجازة الاعمال عن يونس و

الاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف به

شاهدا ويجوز معها الواو ومعنى الواو فيها اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاخير الاظهر وليت للتمني اي لانشائه وقد جاء على الممكن نحو ليت

زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز

الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما

اي تمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي

نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكيهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء

يقول معناه اتمنى ايام الصبى والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى لنا كانت رواجعا

والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف

اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل

على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد المبرد

في ذلك وداع دعى يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى

وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على

سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على

ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث

بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه

اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل ما بعدها الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا

وبل ولكن وعند بعضهم اي المغتر منها وعند الاكثر ان ما بعدها عاطفة بيان لما

قبلها كما ذهب بعض اهل الزمان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد

عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط بدلا غير فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فكلام ويعنى الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب واراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانتا ووامّا وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصول الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً او عدماً والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب وثم بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بما اقتضاه ومنعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفاً فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله بجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءاً من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولاً بغير الانبياء ويتعلق بعد التعليق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء

عجب

عجب الحاج في اثناء سائر الناس ومكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على المشاة وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقول قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد الفعل بجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم نحو نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعاً الا انه يلزم في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا لينبغي للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه وعدم الحاق الملاقي بالجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف لثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور مع الكون ذلك الامر منهما غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب

ونحو ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو وقد ولى احدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح و ازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا و ان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانه ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص فيهما لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو وأجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف و النشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي انه لقطعة اليه اي انها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بل عرضت عن هذا الاخبار ثم

شككت في انها شاء او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وح تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وانها يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف لزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم فيها للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه لان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه و الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولذا سمي عند كلمة بل واما كلمة بل بعد النفي

نحو ما جائني زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي عن
المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل جائني عمرو وزيد اما في حكم
المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة
فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء فلكن
غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** ألا واما وها يبتدأ بها الجمل
كيلا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو
الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا
وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل
للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب مقسم
الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب
هو المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد **حروف الايجاب** نعم وبلى واي

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة
لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم
زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد وبمعنى بلى في جواب ألست بربكم
انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد
اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد أليس لي عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بمعنى نقض
النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد الا
ستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا تقول مع غلبة استعمالها مسبوقا بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا
وذكر ابن مالك اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا
تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله اي وربي اي ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان لتصديق المخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل وجير وان لمن قال
اتاك زيد ولم يأتك اي قد اتى او لم يات وجاءت ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها

بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل المحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
اي ثم اللقاء شفاء للمحب فجميع ما في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من
كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة

وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها
لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية
فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والكلام والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية
لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما
ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء
البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير رواية جر ظبية بالجر
وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب
اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع
ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وفيما خطيئاتهم

اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل
منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم
القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث
يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلاك اجمع ما يراى هنالك من ما واما
هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة
الى تكرارها

حرفا التفسير

اي وهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو ما شيء بيد ابي عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول
اي بعمل يتقربه في معنى القول تقرب المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا واللفظ
غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير
للمفعول لناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف العطاء ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله
ثم ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير
في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني به لانه مفعول
لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان

اقتدفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى اليه هو المفعول الظاهر لا وحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قوله اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر جزئها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا اضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحث على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب** قد سمى بهما لمجيئها لهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى او على المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهى فى المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اى يضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمرى بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم وفى الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جائت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رات فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيد ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمالها

باستعمال الهمزة لاثباته اذا دخلت عليه على وجه الانكار دون هل نضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اتقتضي بضربك زيدا وهو غير مختص منك وهو ضعيف في الاستفهام فلا يحذف مثلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه و تقول ازيد عندك ام عمرو وبجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها

حروف الشرط ان ولو واما

لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل فيه كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله

مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو فيهما تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وغلطا عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بها استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزم ان تكون في اي ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف

الفعل والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى ومن اجل لزوم الفعل بعد لو قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسرات لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر فههنا هو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه اى الاسم الجامد خبر ان تعذر اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعل فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيخرج ذلك لكونه ظرف زمان والمحترز به عن توسط القسم بتقدير غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب فكان جوابا للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تأتنى مثال الماضى معنا لاكرمتك وان توسط اى القسم بين

اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى اتك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير اعتبار ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتينك وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل المثالين يقع من حيث المعنى الثانى لخلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه ان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظه فى الكلام فلزوم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم

٣١٦ لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماضي وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب قرنها
بالفاء واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما
زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون
معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال
نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على
الآخر كقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ فان ما يقابل اما
المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها في
الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين
فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل مبرد فتعويض ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم
الجمعة

٣١٧ يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى وعلى المذهب الثاني تقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازني ان كان ما توسط
بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن
قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم
يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين
ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق ثم اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل
المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجه ضبطه ما مع ان يوم جواب اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم

المخاطب جوازاما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول
الغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفانها
مضموبة لظهور امتناع كونها من نوع لكن منها

حروف الردع كلا للردع

الزجر والمنع تقول فلان يبغضك فيقول كلا وادعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد
يجى بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا يجاب الى ذلك
وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعم كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يق انه اسم مبنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف
ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول بتحقيق الضد لكن النحاة حكموا
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كما هو
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة

لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فبنيت من اول الامر ليكون هذه على بناء ما الحقته وبحركة تلك على اعراب
ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه ظاهرا غير مؤنث
حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه اعنى اى الحاق تاء
التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه

لا لعلامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا
ظاهرة غاية الظهور وان الحقت على ضعفها فليست علامة بل لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر عن مابعده بل هى حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التانيث وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر و
ابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا الابدال ما ترجح بدل الكل من الكل ويكون الجملة
خبر المبتدا المؤخر والغرض كون منها

التنوين

فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى ما به نون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من
معنى الحدوث وهذا معنى سيبويه المصدر حدثا وفى الاصطلاح نون ساكنة
اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهى شاملة نون من و
لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذه او
تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر
لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين
اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون
بالنون فى نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها فى الوجود تطفل
العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين فى منع الصرف وح لا يتصور معناه فى غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت

ما وأما ما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وأما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول نحو لا التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما لشخص تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الاسم الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ مضاف الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة و كذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم و ورت بكل قائما اي بكل واحد امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها ليقابلها وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو غلط لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات قال ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر وا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع ولذا كان الحروف او الكلمات الواقعة في اثنائها جائز امل واقعا كان ناشد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا يختل سلك النغم بتخلله بين كلمات ابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى واما ما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا

مستتبعا

مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت للباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يتجاوز البيت بلحوق هذا النون عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تامل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم

مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هند ابنة عاصم

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا منا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد في النفي ملا يق زيد مما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب انما جاز قليلا لشبهه بالنهي في لزمت اى نون التاكيد في مثبت القسم اى في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد في مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد بما فرنما فيه اكد الشرط قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها

ما قبل

ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وليس ههنا كذلك لان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الفتحة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا او المؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع التنوين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل هل ترونّ في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع الحاق نون التأكيد وضم الواو لكنها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز وضم لاجل النون وهل ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز وكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اي ومن ثمة قيل اغزونّ بعد الواو المحذوفة كما يقع مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل في اغزوا القوم واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وضعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير

خاتمة الكتاب

البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون الخفيفة لملاقاتها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير بالكسر ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينها وبين ما لم يعكس حط المرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا او اغزي وقلت اغزنْ واغزنْ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربنْ اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا اذا سلمت خيرا واختم لي بخير بحذف التنوين الكلمة احتمل بها تمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من متعة شرورنا ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت وثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف دائب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن مضرة اسقام الجرمات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابهم (قد استراح من كده الاهتمام لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد

سیوطی

سیوطی

العبد الفقير عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظائف عبوديته للاله
عن مطالبة الأعواض والأغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان
المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمائة والحمد لله رب العالمين
الصلوة والسلام على محمد وآله أجمعين قد وقع الفراغ من تسويد هذه
النسخة اللطيفة الشريفة المسماة بشرح الجامي بعون الله الملك التام على
يد المفتاق الى ربه الغني محمد علي بن المرحوم معصوم علي الارونقي الاصل التبريزي
مسكنا الغروي مدفنا انشاء الله تعالى وفقا للنسخة التي كتبها المرحوم المغفور
الامير زا عبد الرحيم حذو النعل بالنعل للانطباع في المطبعة الجديدة
المنسوبة المختصة بالجناب المستطاب الحاج احمد آقا مروج العلماء ابن
المرحوم المغفور الحاج ابراهيم الطباع طاب ثراه

ايده الله تعالى وايانا ووفقه بتوفيق
الدارين بحق النبي والوصي
صلوات الله و
سلامه
عليهما وآلهما الطيبين الطاهرين في اليوم الرابع عشر من رجب
شهور سنة ١٣١٠

خدمت برادر مهربان

این کتاب تعلق دارد به جناب غلامحسین عنبری

قیمت مقطوع ۵۰ ریال مبلغ

تاریخ ۱۴/۲/۴۲



